

وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة في زمن جائحة كورونا – فلسطين

هذا واحد من ثلاثة تقارير تركز على وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة في زمن جائحة كورونا. ويتناول التقريران الآخران تونس وليبيا.

حقوق التأليف والنشر 2021 محفوظة للاتحاد الدولي للمساعدة القانونية. جميع الحقوق محفوظة.

يشجع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولكنه يشترط عزو الاقتباس إلى المؤلفين والمصدر. صورة الغلاف: سجي مجدوبة

قائمة المحتويات

4.....	المؤلفون
5.....	الملخص التنفيذي
9.....	المقدمة
11.....	1- إقامة العدل خلال الجائحة.....
11.....	تنظيم إقامة العدل خلال جائحة كورونا.....
11.....	الضفة الغربية
13.....	غزة
14.....	المحاكم المدنية والجزائية
14.....	الضفة الغربية
15.....	غزة
16.....	المحاكم الشرعية
16.....	الضفة الغربية
16.....	غزة
17.....	تعطيل عمل دوائر التبليغات والتنفيذ القضائي.....
18.....	الضفة الغربية
19.....	غزة
19.....	ضرورة رقمنة المزيد من الإجراءات القضائية.....
20.....	الوصول إلى المعلومات القانونية.....
21.....	تزايد اللجوء إلى الآليات العرفية لتسوية النزاعات - المحكمين ورجال الإصلاح.....
23.....	2- الوصول إلى العدالة والفئات الضعيفة خلال الجائحة.....
23.....	التمثيل القانوني وتواصل المحامين مع موكلهم.....
25.....	العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري.....
28.....	الأمهات العزيبات وأطفالهن.....
29.....	حقوق حضانة الأطفال ومشاهدتهم.....
29.....	النفقة.....
31.....	الأطفال.....
32.....	الأطفال في نزاع مع القانون.....
32.....	زيادة معدلات زواج الأطفال.....
34.....	النزاعات العمالية.....
36.....	العمال الفلسطينيون في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل.....

- 36.....الأشخاص الموقوفون
- 36.....الحق في المثل شخصيًا أمام قاضي
- 37.....غياب فرصة الاستعانة بمحاميين
- 38.....ظروف التوقيف
- 39.....الاكتظاظ
- 40.....3- النتائج والتوصيات
- 40.....إقامة العدل
- 41.....الرقمنة والوصول إلى المعلومات القانونية
- 42.....الحصول على التمثيل القانوني
- 43.....حقوق النساء والأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي
- 44.....الأشخاص الموقوفون

المؤلفون

إيلفا ل. هارتمان، المستشارة القانونية، الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية

وتعرب مؤسسة الحق عن امتنانها لسجى مجدوبة وأشرف أبو حية على الإسهامات التي أدليا بها في هذا التقرير.

ويعرب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن امتنانه لباسل الصوراني وسهير خرمة ومروان ياغي على الإسهامات التي قدموها في هذا التقرير.

ونعرب عن تقديرنا للمؤسسة القانونية الدولية لما قدمته من مدخلات.

أبصر هذا التقرير النور بفضل التمويل الذي قدمته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

الملخص التنفيذي

أفرزت جائحة كورونا آثارًا خطيرة وواسعة النطاق على وصول الناس إلى العدالة في فلسطين. ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة الاحتلال الإسرائيلي والقمع والتمييز الذي يمارسه على أساس ممنهج تجاه الفلسطينيين والحصار الذي يفرضه على قطاع غزة، والانقسام الداخلي الفلسطيني، والعجز المزمن في إمدادات الكهرباء ونقص أفراد الطواقم المتخصصة والأدوية والمعدات.¹

تلقي ورقة المناقشة هذه نظرة متعمقة على الفجوة الآخذة في الاتساع والتي تواجهها الفئات الضعيفة على صعيد الوصول إلى العدالة خلال الجائحة في فلسطين. وتستند الورقة إلى سلسلة من المقابلات المعمّقة التي أُجريت مع المحامين والقضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى هدي من التجارب التي عايشها هؤلاء، تقترح ورقة المناقشة توصيات ترمي إلى سدّ هذه الفجوة وتوظيف الدروس المستفادة من جائحة كورونا لغايات الارتقاء بإمكانية وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة.

ففي كلا الضفة الغربية وغزة، أُغلقت المحاكم وعُطلت الإجراءات القضائية تعطيلاً تاماً لفترات محدودة خلال حالات الطوارئ المعلنة، مما سبّب الارتباك في أوساط العديد من الأفراد إزاء الجهات التي يرفعون تظلماتهم إليها. وقد ألحق سوء ترتيب أولويات القضايا فيما بعد الضرر بالفئات الضعيفة بوجه خاص. ولسوء الحظ، هيأت عودة المحاكم إلى فتح أبوابها بالتدريج واستئناف عملها بصورة جزئية بيئة خصبة لاستشراء المحسوبة وتنفيذ الأحكام القضائية على أساس انتقائي يركز على المصالح، وهو ما خلّف أثرًا غير متناسب على قدرة الفئات الضعيفة على الوصول إلى العدالة.

وأعربت الغالبية العظمى ممن عُقدت المقابلات معهم عن قلقها حيال الارتفاع الهائل الذي شهدته حالات العنف الأسري² وتراجع قدرات الضحايا على التماس الحماية القانونية خلال الجائحة. ووجّه الكثيرون من المشاركين في المقابلات الانتقادات لغياب إيلاء الأولوية الوافية للنظر في القضايا المتعلقة بالحقوق في النفقة وإعالة الأطفال والحضانة والمشاهدة خلال الجائحة، حيث أفرز ذلك آثارًا غير متناسبة على الإمكانية المتاحة أمام الأمهات

¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، «حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كوفيد-19: تقرير الحالة الخامس (14-20 نيسان/أبريل 2020)»، 22 نيسان/أبريل 2020.

² سجّلت حالات العنف ضد النساء ارتفاعاً خلال الجائحة، حيث تعرضت 15 في المائة من النساء في فلسطين للعنف الجسدي في بدايتها، وكان العنف النفسي أكثر أنواع العنف شيوعاً، حيث وصلت نسبته إلى 55 في المائة، وتلاه العنف الاقتصادي الذي طال 53 في المائة من النساء. وهذا حسبما ورد في:

Ministry of Women's Affairs, "Impact of the COVID-19 Pandemic on Gender-Based Violence in the State of Palestine (14-24 April 2020)", Pilot Study, Basic Findings, Summary of Findings, Ramallah, Palestine, pg. 13.

العزباوات وأطفالهن للوصول إلى العدالة. وأعرب عدد كبير ممن عُقدت المقابلات معهم، من كلا الضفة الغربية وغزة، عن قلقهم حيال الزيادة الملحوظة التي طرأت على زواج الأطفال خلال الجائحة.

ولحق الضرر بوجه خاص بالأشخاص الذين يعتمدون على قطاع الاقتصاد غير الرسمي أو عمال المياومة خلال جائحة كورونا، حيث عانوا من ضائقة مالية شديدة. وسلّطت الجائحة الضوء على الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يلجأن إلى النظام القضائي لالتماس الدفاع عن حقوقهن في العمل والتوظيف. كما تعرضت حقوق الأشخاص الموقوفين في الدفاع والاتصال بمحاميتهم للانتهاك خلال الجائحة. فعلى سبيل المثال، مُنع المحامون في حالات كثيرة في الضفة الغربية وغزة من زيارة موكلتهم في أثناء توقيفهم. فضلاً عن ذلك، تُورد ورقة المناقشة تعليقاً مقتضباً على ظروف التوقيف في الضفة الغربية وغزة وظروف توقيف الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية خلال جائحة كورونا.

وقلّصت القيود التي فُرضت على التنقل دائرة اتصال المحامين مع موكلتهم ومع المحاكم على السواء. وتأثرت القدرات المالية لدى ملتزمي العدالة بشدة بفعل الأزمة الاقتصادية التي خَلَفَتها الجائحة. فقد أكد بعض من أُجريت المقابلات معهم أن النساء تأثرن بوجه خاص بسبب تراجع قدرتهن على الحصول على المساعدة القانونية والتمثيل القانوني. وعمل الكثير من المحامين على التنسيق فيما بينهم لتغطية جلسات المحاكمات التي يترافعون فيها وتبادل المعلومات للتأكد من أن موكلتهم يحظون بالتمثيل الفعال في قضاياهم. وفي الضفة الغربية، برزت الحاجة خلال جائحة كورونا إلى النهوض بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمساعدة القانونية وتأمين الموارد اللازمة لها.³

وفي كلا الضفة الغربية وغزة، كشفت الجائحة النقاب عن الوظائف المهمة التي تؤديها دوائر التبليغات - المكلفة بتبليغ الأطراف في كل قضية بجدولها الزمني وجلساتها ومواعيدها النهائية - ودوائر التنفيذ - التي يُنَاط بها التكليف بإنفاذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم. ويستدعي عمل هذه الدوائر ترتيب أولوياته على نحو أفضل في الظروف الاعتيادية وخلال الجوائح وما شابهها من الأزمات من أجل الارتقاء بمستوى شفائيتها وتواصلها مع الباحثين عن العدالة.

وفي غزة، أعرب بعض من عُقدت المقابلات معهم عن القلق الذي يساورهم حيال الزيادة التي طرأت على إصدار أحكام الإعدام خلال الجائحة. وانتاب القلق هؤلاء إزاء احتمالية استغلال حالة عدم الاستقرار التي أفرزتها الجائحة، للنظر في قضايا القتل وإصدار الأحكام فيها بقدر أكبر من الاستعجال، حسبما جاء على لسانهم، بهدف تهدئة الرأي العام وتعزيز أواصر الثقة في المؤسسات.

³ اعتمدت الإستراتيجية الوطنية للمساعدة القانونية في 11 كانون الأول/ديسمبر 2019 من خلال مجلس تنسيقي يتألف من مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، ووزارة العدل، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ونقابة المحامين. وتركز هذه الإستراتيجية على تقديم المساعدة في مجال العدالة الجنائية.

وقد دفع تعطيل الأنظمة القضائية في الضفة الغربية وغزة بالكثيرين إلى الاستعانة بالآليات العرفية لتسوية النزاعات، كالمحكمين ورجال الإصلاح (وهم الوجهاء الذين يتولون تسوية النزاعات والمشاكل الاجتماعية حسب العادات والتقاليد المحلية والدينية). وقد يفرز هذا الحال آثارًا وخيمة على قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى العدالة بالنظر إلى أن حقوقهن وحمايتهن القانونية غالبًا ما تتسم بقدر أكبر من الضعف في الإجراءات العرفية لتسوية النزاعات.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن الضرورة تقتضي النهوض بإقامة العدل في الضفة الغربية وغزة على نحو أفضل ويتسم بطابع إستراتيجي أكبر خلال الجوائح وما يشبهها من أزمات. ويمكن إنجاز هذا الأمر، مثلاً، من خلال تشكيل لجنة تُعنى بإدارة الأزمات التي يواجهها القضاء لتنسيق عمل السلطة القضائية خلالها، وخاصةً لضمان إمكانية الوصول إلى العدالة والوفاء باحتياجات الفئات الضعيفة. كما أماطت الجائحة اللثام عن مدى هشاشة أنظمة إقامة العدل في فلسطين، عندما ترزح تحت وطأة الضغط لفترات طويلة من الزمن. وفضلاً عن ذلك، ثمة حاجة إلى رقمنة أنظمة القضاء لكي تضمن قدرًا أفضل من الوصول إلى العدالة خلال الأزمات بغية تيسير سبل وصول العامة إلى المعلومات والإجراءات، مثلاً. وعلى الرغم من جميع التحديات والانتكاسات التي واكبت وصول الجميع إلى العدالة على قدم المساواة بسبب أزمة كورونا، فقد وفرت هذه الجائحة في الوقت نفسه فرصة لدراسة الطرق التي يمكن من خلالها النهوض بكفاءة الأنظمة القضائية من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة، على نحو يفرز آثارًا طويلة الأمد ويتجاوز الأزمة الصحية الراهنة.

التوصيات الرئيسية⁴

- تشكيل لجنة الأزمات التي يواجهها القضاء، بحيث تضم شخصيات مشهود لها بالخبرة والاستقلالية، لإعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة لإدارة الأزمات، ومراعاة احتياجات الفئات الضعيفة بصفة خاصة.
- مسح الظروف القانونية والعملية للرقمنة ونشر تقرير بهذا المسح. وينبغي أن يتضمن المسح المعرفة/البنية التحتية الرقمية، مع مراعاة الأصول القانونية المرعية، والحق في المحاكمة العادلة والحق في الخصوصية وأمن البيانات.
- تأمين ما يكفي من التمويل للتأكد من أن دور إيواء ضحايا العنف الأسري لا تُضطر إلى إغلاق أبوابها أبدًا، حتى في حالات الطوارئ، وحشد قدر أكبر من الموارد لتدابير الحماية المرتبطة بقضايا العنف الأسري، بما يشمل الأطفال.
- حظر جميع حالات زواج الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، دون استثناء.
- ضمان احترام الحق في الاتصال بمحامٍ احترامًا تامًا وحمايته والوفاء به، بصرف النظر عن وجود حالة طوارئ من عدمه.

⁴ هذه ست توصيات رئيسية مختارة. انظر فصل التوصيات في نهاية هذا التقرير للاطلاع على المزيد من التوصيات.

- يُعدّ محامو الدفاع عاملين أساسيين وينبغي تزويدهم ببطاقة هوية تيسر لهم التنقل في حال فرض قيود على التنقل. وينبغي التنسيق مع الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون لضمان احترامها لحق المحامين بالتنقل في هذه الفترات.

المقدمة

أبرز تعطيل الإجراءات القضائية بصورة كلية، وجزئية فيما بعد، خلال جائحة كورونا آثارًا خطيرة وواسعة النطاق على وصول الناس إلى العدالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومما زاد من حدة هذا الوضع الاحتلال الإسرائيلي والحصار الذي يضربه على قطاع غزة، والانقسام الداخلي الفلسطيني، والعجز المزمن في إمدادات الكهرباء ونقص أفراد الطواقم المتخصصة والأدوية والمعدات.⁵

فقبل تفشي الجائحة في قطاع غزة، كان الوضع الاقتصادي بالغ الصعوبة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليه منذ 14 عامًا وما يتمخض عن هذا الحصار من آثار على معدلات البطالة والفقر، وعلى إقامة العدل كذلك. وأمطت سياسة حظر التجول التي فرضت خلال جائحة كورونا اللثام عن مدى الاكتظاظ في الوحدات السكنية والأحياء بسبب الفقر المدقع الذي يزرع سكان غزة تحت وطأته، مما أفضى إلى بيئة يعمّها تدني الروح المعنوية والتوتر والاكتئاب، حسبما ورد على لسان بعض من أجريت المقابلات معهم. وقد أسفر هذا الحال عن زيادة في السرقات البسيطة، ناهيك عن الخلافات الأسرية التي تستدعي تسويتها أمام القضاء.

كما خلفت جائحة كورونا آثارًا كارثية في الضفة الغربية، حيث يتوقع أن تتضاعف معدلات الفقر بسبب هذه الجائحة من 14 إلى 30 في المائة،⁶ وهو ما يفضي إلى زيادة في المنازعات القانونية والاجتماعية. وقد وُجد أن الموقع الجغرافي الذي يوجد فيه الشخص يشكّل عاملاً مهمًا يؤثر على مدى قدرته على الوصول إلى العدالة في الضفة الغربية خلال فترة الجائحة، بالنظر إلى أن الأشخاص الذين يقطنون في مناطق نائية كانوا أكثر تأثرًا بالقيود المفروضة على التنقل.

ويبدو واقع ملتسي العدالة مختلفًا تمام الاختلاف بالاستناد إلى المناطق الذي يسكنونها: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والمنطقة (ج) بالضفة الغربية والقدس. كما تسبّب تقسيم فلسطين بين الضفة الغربية وقطاع غزة في تجزئة منظومة القضاء إلى جهازين يوازي الواحد منهما الآخر. ففي كلا الضفة الغربية وغزة، ثمة عدد كبير من المؤسسات/الأنظمة المختلفة التي يمكن الوصول إلى العدالة من خلالها: المحاكم النظامية (المدنية والجزائية)، والمحاكم الشرعية (المختصة بقانون الأحوال الشخصية)، والمحاكم العسكرية، والمحاكم الإدارية، ومحكمة دستورية في رام الله، إلى جانب المحكمين ورجال الإصلاح.⁷ ويتولى مجلس القضاء الأعلى الإشراف على نظام المحاكم وتنظيمه في كلا المنطقتين.

⁵ الحاشية 1 أعلاه.

⁶ World Bank, “Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee”, 2 June 2020, pg. 7, para. 17.

⁷ وهؤلاء هم الوجهاء الذين يتولون تسوية النزاعات والمشاكل الاجتماعية حسب العادات والتقاليد المحلية والدينية.

ولا تسعى ورقة المناقشة هذه إلى تقديم نظرة عامة وافية تقف على وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة خلال جائحة كورونا في فلسطين، وإنما تسلط الضوء على التحديات الرئيسية والحلول الممكنة التي طُرحت في المقابلات التي عُقدت لغايات هذه الدراسة. ولا تتناول الورقة حالة الفئات الضعيفة التي تسكن في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل، حيث يتعرض الفلسطينيون للقمع والتمييز على أساس ممنهج.⁸ ولم تنزل إقامة المستوطنات التي تنتفي الصفة القانونية عنها، وهدم المباني التي يملكها الفلسطينيون والحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة قائماً خلال الجائحة.⁹

وتستند ورقة المناقشة هذه إلى 30 مقابلة معمقة أُجريت مع المحامين والقضاة، حيث عُقدت 15 مقابلة مع العاملين في المجال القانوني في تسع محافظات بالضفة الغربية، و15 مقابلة أخرى مع أمثالهم في ثلاث محافظات بقطاع غزة. ويعمل المشاركون في المقابلات في أجهزة القضاء المدني والجزائي والشرعي والعسكري، وقد اختيروا بالنظر إلى تواصلهم مع الفئات الضعيفة أو معرفتهم بحالتها. وتولّت إجراء هذه المقابلات مؤسسة الحق في الضفة الغربية والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والعضو في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في غزة، على مدى الفترة الواقعة بين شهري تشرين الأول/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020.

⁸ هيومن رايتس ووتش، «التقرير العالمي 2021، إسرائيل وفلسطين: أحداث عام 2020»، على الموقع الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-chapters/377381> (وقد زرناه واطلعنا عليه في

23 آب/أغسطس 2021).

⁹ المصدر السابق.

1- إقامة العدل خلال الجائحة

عُلِّقت الإجراءات القضائية على مدى فترات محدودة خلال جائحة كورونا في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية، جرى تعطيل عمل المحاكم بين يومي 22 آذار/مارس و15 نيسان/أبريل 2020. وفي غزة، توقفت المحاكم عن عملها خلال حالتين من حالات الطوارئ، أولاهما بين 10 آذار/مارس و10 نيسان/أبريل وثانيهما بين 24 آب/أغسطس ومطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020. واستؤنف العمل القضائي جزئياً في مستهل الأمر، وكان يتعين إعداد الخطط اللازمة لترتيب أولويات القضايا بغية التعامل مع القضايا المتراكمة والمتأخرة. وفي غزة، تأثر استئناف عمل القضاء بالكامل بالعبء القضائية أيضاً، مما تسبب في المزيد من تأخير الأعمال الاعتيادية للمحاكم.

تنظيم إقامة العدل خلال جائحة كورونا

الضفة الغربية

اقتربت الآثار التي خلفتها جائحة كورونا على السلطة القضائية في الضفة الغربية مع الجدل والنقاش اللذين دارا حول إصلاح القضاء. فقد أفضت إجراءات الإصلاح المعتمدة إلى تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.¹⁰ ولمواجهة انتشار فيروس كورونا، أصدر الرئيس الفلسطيني جملة من المراسيم المتعلقة بالجهاز القضائي وعمله، حيث حوّل بموجبها رئيس المحكمة العليا¹¹ باتخاذ القرارات التي تنظم عمل المحاكم النظامية، كتحديد القضايا التي تحتل مرتبة الأولوية خلال الجائحة.¹² وعيّنت السلطة التنفيذية رئيس المحكمة العليا دون استيفاء معايير النزاهة والاستقلال. وتعرضت إجراءات الإصلاح المذكورة لانتقادات لاذعة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، التي أعربت على مخاوفها من أن تستغل السلطة التنفيذية الجائحة لتوسيع نطاق صلاحياتها.¹³

¹⁰ انظر:

ILAC Policy Brief 7/2021, Ylva L. Hartmann, Lauren McIntosh, “Judges on the Frontline – Is the Rule of Law Losing its Guardian? Examples from the West Bank and Guatemala”, January 2021.

وللاطلاع على المزيد من المعلومات الأساسية، انظر:

ILAC Policy Brief 3/2019, Mikael Ekman, “Be independent and do as you’re told! Closing space for judges in Palestine”, October 2019.

¹¹ يتولى رئيس المحكمة العليا رئاسة مجلس القضاء الأعلى الانتقالي كذلك.

¹² الحق، «قراءة قانونية في القرارين بقانون بشأن تعديل قانون السلطة القضائية وتشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي»، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/14779.html> (وقد زناه واطلعنا عليه في 14 أيار/مايو 2021).

¹³ انظر، مثلاً،

“Joint Urgent Appeal on the Deteriorating Judiciary Situation in the State of Palestine in Light of the Issuance of Three Unconstitutional Laws by Decree Regarding the Judiciary by the Palestinian President”, submitted to the UN special rapporteur on the independence of judges and lawyers by 13 civil society organisations, including Al-Haq and the Palestinian Center for Human Rights, 15 March 2021.

وأعلن الرئيس الفلسطيني حالة الطوارئ في 5 آذار/مارس 2020، وفرضت السلطة الوطنية الفلسطينية قيوداً شتى على التنقل وسير شؤون المجتمع للحد من انتشار الفيروس. وفي 22 آذار/مارس 2020، فُرض حظر التجول لمدة 14 يوماً على جميع أنحاء الضفة الغربية. وعُطلت أعمال القضاء بالكامل بين 22 آذار/مارس و15 نيسان/أبريل 2020. واستأنفت المحاكم عملها بعد هذا التعليق على أساس تدريجي وجزئي، حسب التوجيهات والتعليمات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى.

وقرر مجلس القضاء الأعلى أن تزاوّل المحاكم الفلسطينية عملها فق جدول زمني محدد للنظر في أكثر أنواع القضايا حساسية، كالقضايا المتعلقة بالحرية (الاعتقال والإفراج وأوامر الاستدعاء في القضايا التنفيذية)، والمخالفات التي تمس حالة الطوارئ، والقضايا المتصلة «بالاحتياجات الإنسانية الأساسية»، كالماء والكهرباء.

وجرى تمديد المواعيد والآجال، من قبيل إقامة الدعاوى وتقديم الطلبات والاستئناف على الأحكام القضائية أمام المحاكم النظامية والمدنية والجزائية والإدارية والعسكرية والدستورية، لكي تتماشى مع تعليق الإجراءات القضائية. كما أُلغيت العطلة القضائية السنوية المقررة للمحاكم النظامية والعسكرية للتعويض عن تعطيل العمل خلال فترة الإغلاق.¹⁴

وفضلاً عن ذلك، تأثرت المؤسسات الفلسطينية، بما فيها السلطة القضائية، بوقف جميع أشكال التنسيق مع إسرائيل، بما فيها التنسيق الأمني، في شهر كانون الثاني/يناير 2020. فقد سحبت الأجهزة الأمنية الفلسطينية جميع الدوريات الأمنية من المناطق التي تخضع للإدارة المشتركة مع إسرائيل،¹⁵ وهو ما أدى عملياً إلى عجز المؤسسات الفلسطينية عجزاً تاماً عن تنفيذ أي من أعمالها في تلك المناطق. وقبل وقف التنسيق الأمني في شهر كانون الثاني/يناير 2020، كانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية ترسل التبليغات للمواطنين الفلسطينيين الخاضعين للسيطرة الإسرائيلية بشأن دعاوهم القضائية. وأفضى وقف التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية وإسرائيل إلى تأجيل عدد ليس بالقليل من القضايا، مما زاد من طول أمد التقاضي أمام المحاكم إلى حد كبير.

التفاوتات الجغرافية والصعوبات في الضفة الغربية

أثرت القيود التي فُرضت على التنقل على إقامة العدل خلال الجائحة في الضفة الغربية. فالعديد من القضاة ووكلاء النيابة وموظفي المحاكم لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن أعمالهم، على الرغم من أنهم كانوا يحملون تصاريح بالسفر، ولم يكن بعضهم يملك وسيلة مواصلات خاصة، كما شهدت المواصلات العامة تشويشات كبيرة. وعلاوةً على

¹⁴ عادةً ما تبلغ العطلة القضائية في فلسطين 45 يوماً في مدتها، حيث تُستهل في شهر تموز/يوليو وتنتهي في شهر أيلول/سبتمبر من كل عام.

¹⁵ الجزيرة، «بعد استئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال.. السلطة الفلسطينية بصدد إعادة سفيريها للإمارات والبحرين»، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ذلك، أدى القرار بفرض إغلاق جزئي على بعض المدن والبلدات في الضفة الغربية، ولا سيما المدن والبلدات التي تعتمد على مراكز المدن القريبة منها، إلى عجز المواطنين عن الوصول إلى قطاع العدالة.

ولتجاوز الآثار التي خلقتها القيود المفروضة على التنقل على إقامة العدل، طلب مجلس القضاء الأعلى إلى القضاة أداء الأعمال المنوطة بهم كل في محافظته. وقال بعض من أجريت المقابلات معهم إن ذلك أفضى إلى خضوع بعض القضاة لتأثير غير متناسب مارسه وكلاء النيابة في جلسات المحاكمات المتعلقة بتمديد فترات التوقيف، مثلاً، لأن محامي الدفاع الذين لا يسكنون في المحافظة نفسها مُنعوا من حضور جلسات التمديد، ولم يتمكنوا من الترافع في قضاياهم بسبب ذلك.

وحيث طُلب إلى القضاة أن يعملوا في محافظاتهم، فقد كان لدى بعض المحاكم كفايتها من القضاة بينما لم يكن سوى عدد قليل منهم في محاكم أخرى، لأنه لم يكن ثمة عدد كبير من القضاة الذين يسكنون في المحافظة/المدينة المعنية. وفيما يخص المحاكم العاملة في المحافظات الجنوبية، فقد اتسم الوصول إليها بقدر أكبر من الصعوبة من نظيراتها في المحافظات الشمالية بسبب إغلاق الطرق واتساع رقعة انتشار فيروس كورونا في تلك المحافظات.

غزة

فُرضت قيود صارمة على الوصول إلى المحاكم في غزة خلال الجائحة. ففي 10 آذار/مارس 2020، قرر المجلس الأعلى للقضاء في غزة عدم تسجيل أي قضايا جديدة خلال حالة الطوارئ البالغة 30 يوماً، والتي أُعلن عنها في 5 آذار/مارس لمواجهة جائحة كورونا.¹⁶ وبعد حالة الطوارئ التي امتدت 30 يوماً، استؤنف تقديم الخدمات القضائية جزئياً. وفيما يتعلق بترتيب أولويات القضايا التي كان من المقرر النظر فيها، كان يتعين على المحاكم المدنية والجزائية والعسكرية والشرعية اتباع توجيهات مختلفة. وفرضت لجنة متابعة العمل الحكومي في غزة إغلاقاً كاملاً على السلطة القضائية مرة أخرى في 24 آب/أغسطس 2020 حتى استئناف الإجراءات القضائية في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وقسمت وزارة الداخلية ووزارة الصحة قطاع غزة إلى مناطق مختلفة، حيث صنفتا المناطق التي بلغ فيها الفيروس ذروة انتشاره إلى «مناطق حمراء». وفي هذه المناطق، تقرر إغلاق جميع المؤسسات العامة والخاصة وحظر تنقل المواطنين، مما أثر على إمكانية الوصول إلى المحاكم. ونتيجةً لذلك، لم يكن في وسع السكان المقيمين في هذه المناطق الحمراء الوصول إلى المؤسسات القضائية.

وخلص معظم من عُقدت المقابلات معهم إلى أن الخدمات القضائية خلال الجائحة اتسمت بالبطء وانعدام الاستقرار بسبب تكرار حالات الإغلاق وتعطيل العمل في المحاكم. واعتبر بعض المشاركين في المقابلات أن القرارات الصادرة

¹⁶ تعميم المجلس الأعلى للقضاء في غزة رقم 2020/43.

عن المجلس الأعلى للقضاء في غزة بشأن تحديد القضايا التي يجب إيلائها الأولوية لم تضع في الاعتبار ظروف الفئات الضعيفة ولا احتياجاتها. كما ادّعى عدد كبير منهم بأن عودة المحاكم إلى فتح أبوابها تدريجيًا واستئناف عملها جزئيًا هيأ بيئة خصبة لاستشراء المحسوبة وتنفيذ الأحكام القضائية على أساس انتقائي يركز على المصالح، وهو ما خلف تأثيرًا غير متناسب على قدرة الفئات الضعيفة على الوصول إلى العدالة. وأشار العديد ممن أجريت المقابلات معهم، كذلك، إلى غياب إستراتيجية لإدارة الأزمات، والتي كان من شأنها أن تسهّل عمل مقدمي الخدمات القضائية خلال الجائحة. ولاحظ بعض هؤلاء أن غياب الموارد المادية، كأجهزة الكمبيوتر المحمولة، تسبّب في تأخير الكثير من الإجراءات.

المحاكم المدنية والجزائية

الضفة الغربية

فيما يخص المحاكم النظامية المدنية والجزائية، أصدر مجلس القضاء الأعلى في الضفة الغربية مجموعة من التعليمات بشأن عمل المحاكم خلال فترة الإغلاق التام، حيث تقرر تركيز العمل على القضايا ذات الطابع المستعجل والتي لم يكن في الإمكان تأخيرها. وصُنّف النوعان التاليان من القضايا باعتبارهما من القضايا المستعجلة: قضايا الإفراج وإلغاء أوامر التوقيف، والقضايا المتعلقة بالمكونات الأساسية للحياة البشرية – والتي غالبًا ما ترتبط بمسائل الماء والكهرباء (كالطلبات المستعجلة لإعادة إمدادات الكهرباء أو الماء، والتي تشكّل دعاوى مدنية). كما احتلت الدعاوى المتصلة بالمخالفات الواقعة على التدابير التي اتخذتها الحكومة لمنع انتشار الفيروس مرتبة الأولوية خلال الجائحة.

وأشار بعض من عُقدت المقابلات معهم إلى أن محكمتي الصلح والبداية في رام الله لم تكونا مجهّزتين بالقدر الذي يسمح لهما بمراعاة القيود التي فرضت في سياق الجائحة. وكان ثمة عدد كبير من القضايا المدوّرة في هاتين المحكمتين ودأب الكثير من المراجعين والمحامين على الحضور بأنفسهم أمامهما، في الوقت الذي كان من المستحيل فيه مراعاة تدابير التباعد الاجتماعي بسبب حجم مبني المحكمتين وبنيتها التحتية وقاعتهما. وحتى قبل نقشي الجائحة، كانت التقارير تشير إلى نقص حاد في أعداد موظفي محكمة بداية رام الله، مما كان يتسبب في تأخير جلسات المحكمة.¹⁷ وليس ثمة قاعة انتظار لائقة لأطراف الدعاوى الموجودين خارج قاعة المحكمة، حيث يقف هؤلاء

¹⁷ The Civil Coalition for Judiciary Reform and Protection (ISTIQLAL), “Monitoring report Criminal Trials before the Serious Crimes Court and First Instance Courts in the West Bank and Gaza Strip”, November 2020, pg. 25.

في ممر ضيق، مما يؤدي إلى التشويش على جلسات المحكمة في أحيان كثيرة.¹⁸ كما إن قاعة المحكمة صغيرة وسرعان ما تشهد الاكتظاظ.¹⁹

غزة

خلال الجائحة، كلف المجلس الأعلى للقضاء في غزة المحاكم المدنية بالنظر في القضايا المسجلة والمدورة أمام المحاكم من قبل العام 2018 (ولم يشمل ذلك أي قضايا سُجلت في العام 2019 أو بعده)، بالإضافة إلى القضايا المستعجلة دون غيرها. وكانت الطلبات المستعجلة التالية أكثر الطلبات الشائعة التي رُفعت إلى المحاكم المدنية خلال الجائحة: طلبات الحجز، وإثبات الحالة، والمنع من السفر وإزالة المنع. وقد نظر العديد ممن عُقدت المقابلات معهم إلى منح الأولوية للقضايا المسجلة والمدورة أمام المحاكم من قبل العام 2018 على أنه إجراء غير إستراتيجي لأنه لم يأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بالقضية أو بالأفراد المعنيين. ومن بين الآثار الإيجابية غير المقصودة التي ترتبت على تحديد أولويات القضايا التي تنظرها المحاكم المدنية أن الكثير من القضايا التي كانت مسجلة لدى المحاكم قبل العام 2018 تم الفصل فيها وانخفاض عدد القضايا المتراكمة بصورة جزئية.

وبالنسبة للمحاكم الجزائية، فهذه لم يكن في وسعها إلا أن تنتظر في القضايا الخطيرة، كقضايا القتل والجرائم التي يرتكبها موظفو القطاع العام (كالرشوة والاختلاس)، والقضايا المتعلقة بالكفالة أو تمديد التوقيف. وجرى تعليق إصدار أوامر التوقيف الجديدة. وأشار أحد من أجريت المقابلات معهم إلى أن ما لا يقل عن 2,500 قضية جزائية تراكمت أمام محكمة صلح غزة خلال الجائحة في العام 2020. وقدّر آخر بأن نحو 25 قضية من أصل 50 قضية قتل مع سبق الإصرار والترصد فُصلت خلال الجائحة في العام 2020، بغية المحافظة على السلم الأهلي. وثمة قضايا أثارت الرأي العام، كقضايا الإيذاء الاعتداء على النساء والأطفال. وقد نظرت المحاكم في هذه القضايا باعتبارها أولوية، بهدف المحافظة على السلم الأهلي كذلك.

ولم يتفق بعض المحامين الذين شاركوا في المقابلات مع إيلاء الأولوية للجنايات لأن هذا النوع من الجرائم كثيرًا ما يستدعي إجراءات طويلة وتواصلًا مباشرًا بين المحامي والموكل والشهود والنيابة والقضاة. وأشار هؤلاء المحامون إلى أنه كان من الأيسر النظر في أنواع أخرى من القضايا، التي تنطوي على إجراءات أبسط وأسرع. وصرّح بعض المحامين بأن منح الأولوية للجنايات أثر تأثيرًا غير متناسب على عدد كبير من المشتبه بهم في ارتكاب الجرح.

القلق إزاء أحكام الإعدام

¹⁸ المصدر السابق.

¹⁹ المصدر السابق، ص. 26: «يجلس المدعى عليهم بجانب أفراد الجمهور عند المدخل. والمصد الذي يصعدون به إلى الطابق الذي تقع قاعة المحكمة فيه صغير، وغالبًا ما يسبب ذلك التأخير، ولا سيما في القضايا التي تشمل عدة مدعى عليهم. وليس ثمة مكان مخصص لملفات القضايا الضخمة، التي توضع على الأرض في بعض الأحيان.»

أعرب بعض من أجريت المقابلات معهم في غزة عن قلقهم حيال الزيادة التي شهدتها إصدار أحكام الإعدام خلال الجائحة. ففي العام 2020، صدر 16 حكمًا بالإعدام، بالمقارنة مع العامين 2019 و2018 اللذين صدر فيهما أربعة أحكام و15 حكمًا على التوالي.^{20، 21} وقد ساور المحامين القلق بشأن احتمالية استغلال حالة عدم الاستقرار التي أفرزتها الجائحة في نظر قضايا القتل والفصل فيها بقدر أكبر من الاستعجال، من أجل تهدئة الرأي العام وتعزيز الثقة في مؤسسات العدالة وإقامة العدل. وادعى هؤلاء بأنهم تعرضوا هم وزملاؤهم للضغط لكي يُحضرُوا بيناتهم بسرعة أكبر وأنه لم تُتَّح لهم فرص تيسر لهم، مثلًا، تأجيل قضاياهم. فعلى سبيل المثال، صرَّح أحد المحامين بأنه لم يبلغ إلا قبل يوم واحد من جلسة محاكمة موكله في قضية قتل، بينما كان يعتقد أن جميع المؤسسات القضائية كانت مغلقة بسبب الجائحة. وقد سبَّب ذلك الارتباك له ولم يسمح له بالتحضير لجلسة المحاكمة حسب الأصول.

المحاكم الشرعية

الضفة الغربية

نظمت المحاكم الشرعية في الضفة الغربية عملها حسب نظام المناوبات حرصًا على استمرار عملها بالحد الأدنى. وعند تعطيل الإجراءات القضائية خلال حظر التجول، طُلب إلى القضاة العمل في المحاكم الموجودة في محافظاتهم - لتمكينها من مباشرة عملها بالحد الأدنى كذلك. وأغلقت بعض المحاكم الشرعية أبوابها أكثر من مرة بسبب حالات العدوى بين قضاتها وموظفيها، وهو ما كان له أثر سلبي على إدارة الدعاوى. كما غاب الوضوح لدى قضاة المحاكم الشرعية إزاء الدعاوى التي يجب إيلاء الأولوية لها.

واعتمدت المحاكم الشرعية في الضفة الغربية نظامًا أتاح نشر أسماء القضاة وأرقام هواتفهم على مواقع التواصل الاجتماعية التابعة للمحاكم لتيسير تبادل المعلومات والإجابة عن استفسارات ملتصي العدالة. ولسوء الحظ، فلم يحقق خط الهاتف الذي اعتمده المحاكم الشرعية الغاية المنشودة منه كاملةً، حيث كان المواطنون في حاجة إلى الخدمات القانونية، من قبيل رفع الشكاوى التي كان من المستحيل معالجتها عبر الهاتف. ومع ذلك، شكلت هذه المبادرة خطوة إيجابية على صعيد استخدام التكنولوجيا في إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.

غزة

عُطل عمل المحاكم الشرعية في غزة خلال فترتين أعلنت حالة الطوارئ فيهما، وذلك في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل وشهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020. واستؤنفت أعمال القضاء جزئيًا في الفترات التي تخللت الإغلاق الكامل للمحاكم وبعدها.

²⁰ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في غزة، التقرير السنوي، 2019.

²¹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في غزة، التقرير السنوي، 2018.

ففي 22 نيسان/أبريل 2020، أعلن المجلس الأعلى للقضاء في غزة استئناف عمل المحاكم الشرعية تدريجياً وفي نطاق محدود وحسب نظام الطوارئ. وفي 1 أيار/مايو، استأنفت المحاكم الشرعية عملها حسب ساعات الدوام الاعتيادية. ومن 15 تموز/يوليو حتى 1 أيلول/سبتمبر، توقفت المحاكم الشرعية عن العمل مرة أخرى بسبب العطلة القضائية، حيث ظلت مغلقة حتى نهاية حالة الطوارئ الثانية في أواخر أيلول/سبتمبر.

وعقب الإغلاق الثاني في نهاية أيلول/سبتمبر، اعتبرت المحاكم أن قضايا الزواج والطلاق الأكثر استعجالاً وأولت الأولوية بها.²² وادعى أحد المشاركين في المقابلات أن السبب الذي وقف وراء هذه الأولوية كان ماليًا لأن كل طلب من طلبات الزواج والطلاق يكلف 70 دينارًا أردنيًا. وكانت المحاكم الشرعية تعمل لساعات محدودة يومي الإثنين والأربعاء من الساعة 09:00 صباحًا حتى الساعة 02:00 ظهرًا. وظلت المناطق المصنفة باعتبارها «مناطق حمراء»، أي المناطق الأكثر تضررًا من جائحة كورونا، مغلقة، حيث مُنع سكانها من التنقل. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، عاودت المحاكم الشرعية دوامها المعتاد،²³ وأولت الأولوية للقضايا المتعلقة بالنفقة والمهور بعد ذلك.²⁴ وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أُدرجت قضايا حضانة الأطفال واستضافتهم ومشاهدتهم وتنفيذها ضمن القضايا التي احتلت مرتبة الأولوية على غيرها.²⁵

وأكد بعض من أجريت المقابلات معهم أن عملهم كان يمكن تسهيله تسهلاً كبيراً خلال الجائحة لو كانت المعلومات المتصلة بالقضايا وجلسات المحاكمات تُنشر على كل موقع من مواقع المحاكم الشرعية على شبكة الإنترنت. ففي الوقت الذي استؤنف فيه تقديم الخدمات، كانت المحاكم تغص بالمحامين والمراجعين، مما أثار إشكاليات تتعلق بالسلامة العامة وأثر على كفاءة المحاكم.

تعطيل عمل دوائر التبليغات والتنفيذ القضائي

في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة، أماطت الجائحة اللثام عن الوظائف المهمة التي تؤديها دوائر التبليغات – المكلفة بتبليغ الأطراف في كل دعوى بجدولها الزمني وجلساتها ومواعيدها النهائية – ودوائر التنفيذ – التي يُناط بها التكليف بإنفاذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم. ويستدعي عمل هذه الدوائر ترتيب أولوياتها على نحو أفضل في الظروف الاعتيادية وخلال الجوائح وما شابهها من الأزمات للارتقاء بمستوى شفافيتها وتواصلها مع ملتزمي العدالة.

²² تعميم المجلس الأعلى للقضاء في غزة رقم 2020/14.

²³ تعميم المجلس الأعلى للقضاء في غزة رقم 2020/24.

²⁴ تعميم المجلس الأعلى للقضاء في غزة رقم 2020/27.

²⁵ المصدر السابق.

الضفة الغربية

أكد معظم من عُقدت المقابلات معهم في الضفة الغربية أن تعطيل عمل دوائر التبليغات خلال الجائحة ألحق الضرر بإمكانية الوصول إلى العدالة بوجه خاص. ففي كل محكمة دائرة تبليغات تتولى الإشراف على تسليم التبليغات والاستدعاءات للمثول أمام المحكمة للمعنيين بصفة شخصية. وعبر أحد المشاركين في المقابلات عن التبليغ باعتباره «أصل القضية، فلا يمكن متابعة أي شيء دون تبليغ». وعندما تضرب المحكمة موعدًا لجلسة المحاكمة، يجب إعادة تبليغ الأطراف. وقد استدعى تأجيل جلسات المحاكمات بسبب تعطيل الإجراءات القضائية خلال حظر التجول إرسال تبليغات جديدة. وارتفع عدد القضايا المتركمة أمام المحاكم وزادت الحاجة إلى إعادة تبليغ الأطراف زيادة كبيرة، حيث تراكمت الآلاف من التبليغات في المرحلة الأولى من انتشار الجائحة.

وكان يُنظر إلى دوائر التبليغ في الأصل، وقبل تفشي جائحة كورونا، على أنها تؤدي عملها دون المستوى المطلوب، وكانت تُعدّ، حسبما جاء على لسان البعض، إحدى المشاكل الرئيسية التي اعترت قطاع القضاء. ثم تكبدت هذه الدوائر المعاناة على مدى أشهر عدة بعد عودتها التدريجية إلى العمل في 15 نيسان/أبريل 2020 بسبب تراكم التبليغات المتعلقة بالقضايا القديمة التي كانت واردة قبل الجائحة والقضايا الجديدة التي وردت بعد استئناف تقديم الخدمات القضائية. وأشار أحد المشاركين في المقابلات إلى أن كل تبليغ قد يستغرق ما يزيد عن خمسة أو ستة أشهر قبل أن يستلمه الطرف المعني.

وأُرسلت بعض التبليغات بوسائل إلكترونية خلال الجائحة، وكان ذلك يتوقف على مدى إمكانية وصول المحامي الذي يمثل الطرف المعني إلى الرسائل الإلكترونية والإنترنت.

وأشار بعض من عُقدت المقابلات معهم إلى أن عدم اطلاع الكثير من الناس على مواعيد جلسات محاكماتهم أثر تأثيرًا سلبيًا على ثقتهم في المحامين، وفي منظومة القضاء كذلك.

كما أفرز عمل دوائر التنفيذ، المكلفة بإنفاذ أحكام المحاكم وقراراتها، أثرًا معتبرًا على قدرة المواطنين على الوصول إلى العدالة. فقد اقترن تعطيل عمل دوائر التنفيذ²⁶ بنقص أعداد الموظفين، مما أسفر عن طول أمد التخلف عن الإنفاذ. وتتبع دائرة تنفيذ الأحكام المدنية مجلس القضاء الأعلى ودائرة تنفيذ الأحكام الجزائية النيابة العامة. وثمة دائرة لتنفيذ قرارات المحاكم الشرعية أيضًا. وكانت القضايا التي ألحقت الضرر بملتمسي العدالة بوجه خاص، وفقًا لمن أُجريت المقابلات معهم، من ناحية غياب التنفيذ تتمثل في القضايا الأسرية، كشيكات النفقة، والأحكام القضائية التي صدرت قبيل فترة إغلاق المحاكم.

²⁶ حرى تعليق عمل دوائر التنفيذ بين 22 آذار/مارس و15 نيسان/أبريل 2020، كما هو حال غيرها من الأعمال القضائية.

غزة

عُلق عمل دوائر التبليغ القضائي في غزة خلال الفترتين اللتان أُعلنت حالة الطوارئ فيهما، مما أدى إلى تعطيل إجراءات التقاضي وطول آجاله. ففي بداية الجائحة، لجأ بعض القضاة في غزة إلى خدمات الرسائل النصية القصيرة عبر الهواتف النقالة لتبليغ المحامين بجلسات المحاكمات. وبعد بضعة أسابيع، عاد معظم القضاة إلى نظام التبليغ الاعتيادي، الذي يقوم على إرسال المذكرات عبر البريد وشركة متعاقد معها من القطاع الخاص، وهي شركة مراسل.

كما جرى تعطيل عمل دوائر التنفيذ – المكلفة بإنفاذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم، كأوامر القبض وخصومات الرواتب/معاشات التقاعد والحضانة وغيرها – خلال حالة الطوارئ بفترتيها. وحتى بعدما عادت المحاكم للعمل جزئياً، لم تستأنف دوائر التنفيذ أعمالها في بادئ الأمر لأنها لم تكن تُعدّ من باب الأولويات.

ضرورة رقمنة المزيد من الإجراءات القضائية

شدّد العديد ممن أُجريت المقابلات معهم على أهمية تطوير رقمنة النظام القضائي في كلا الضفة الغربية وغزة لتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة، وأكدوا وجوب وضع احتياجات ملتسمي العدالة وحقوقهم في طليعة هذا التطوير وصميمه. ومع التسليم بأهمية الفجوة الرقمية، يجب أن تتراقف إجراءات الرقمنة مع مساعٍ موازية تُعنى بتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية والعدالة.

وليس ثمة نظام للتقاضي عن بعد في الضفة الغربية ولا في غزة. وفي الضفة الغربية، يعمل برنامج سواسية الذي تدعمه الأمم المتحدة على تعزيز سيادة القانون وإقامة العدل بين الجنسين والوصول إلى العدالة، ويشمل محاور رقمية. ويتضمن هذا العمل برنامجي ميزان 1 وميزان 2، وهما عبارة عن قاعدة بيانات مخصصة للاستخدام الداخلي في المحاكم، حيث تربط جميع المحاكم وتفعّل الروابط الإلكترونية مع السلطات ذات العلاقة. وتشمل قاعدة البيانات هذه نظاماً إلكترونياً لإدارة الدعاوى، وأتمتة تسجيل القضايا وورودها والمراسلات الإلكترونية.²⁷ ويضطلع برنامج سواسية بدور مهم في الارتقاء بمنظومة إقامة العدل.

وأكد كثيرون ممن عُقدت المقابلات معهم أن برنامج ميزان الموجود على الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى يستدعي المزيد من الدعم والتطوير لتحسين قدرته على مواجهة الجوائح وما يشببها من أزمات. واقترح البعض أنه ينبغي لبرنامج ميزان أن يمكّن المحامين والمواطنين من رفع الشكاوى على شبكة الإنترنت. ومن الأهمية كذلك إطلاق حملات التوعية التي تستهدف المواطنين لنشر المعلومات حول وجود هذا البرنامج وكيفية استخدامه. وشدد البعض على الشواغل التي تساورهم إزاء المشاكل التي تعترى أمن البيانات، والتي قد تتبع من المضي في رقمنة منظومة القضاء.

²⁷ والسلطات/الجهات التالية مبروطة ببرنامجي ميزان: النيابة العامة (القضايا الجزائية)، ووزارة الداخلية (السجل السكاني)، ووزارة المواصلات والشرطة الفلسطينية (محاضر مخالفات السير)، ونقابة المحامين الفلسطينيين (نليل المحامين)، ووزارة العدل (السجل العدلي).

وقُدمت الاقتراحات بشأن اعتماد التبليغات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية في الضفة الغربية خلال الجائحة، ولكن هذه الاقتراحات لم تُعتمد بعد حتى وقت كتابة هذا التقرير. ودارت النقاشات التي تطرقت إلى طرح نظام محاكمات عن بعد بين المشتغلين في القانون خلال الجائحة، ولكن العديدين أبدوا مخاوف جدية من أن يؤدي مثل هذا النظام إلى احتمال وقوع الانتهاكات التي تمسّ حق المدعى عليهم في محاكمة عادلة.

وشدد بعض المشاركين في المقابلات على أهمية عمل جميع مقدمي الخدمات القضائية - بمن فيهم العاملون في المحاكم والمحامون - على النهوض بمعارفهم الرقمية واستخدام وسائل الاتصال الرقمي بقدر أكبر. ومع ذلك، وردت الإشارة إلى تكرار انقطاع إمدادات الكهرباء وهشاشة البنية التحتية الرقمية، ولا سيما في غزة. ولوحظت بصفة خاصة الفجوة الرقمية في المناطق المهمشة بجوار الحدود في غزة.

الوصول إلى المعلومات القانونية

عدا عن صفحات المعلومات التي يوفرها برنامج ميزان في الضفة الغربية، والموقعان الإلكترونيان لمجلسي القضاء الأعلى (الضفة الغربية وغزة) ومنصات التواصل الاجتماعي، بذلت منظمات المجتمع المدني مساعٍ لتعميم المعلومات حول الحقوق والإجراءات المتاحة أمام المواطنين على شبكة الإنترنت خلال الجائحة.

فقد نشر المجلس الأعلى للقضاء في غزة المعلومات يوميًا عن إدارة الدعاوى خلال الجائحة على موقعه الإلكتروني وصفحته على موقع «فيسبوك»، بما شملته من جدول مواعيد جلسات المحاكمات. وغدا هذا الإجراء أحد الوسائل الرئيسية للتواصل وتعميم المعلومات بين المجلس الأعلى للقضاء في غزة والمحامين. وأشار أحد المشاركين في المقابلات معهم إلى أن الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء في غزة كان قيد التطوير في الوقت الذي أُجريت المقابلة معه لتوسيع نطاق خدماته لكي تشمل إتاحة إمكانية أمام المحامين لتقديم الطلبات ورفع الدعاوى وغيرها. وتُعَدّ هذه الخطوة خطوة مرحبًا بها على صعيد رقمنة الجهاز القضائي وزيادة الفرص المتاحة للوصول إلى العدالة، بشرط مراعاة الخصوصية وأمن الفضاء الإلكتروني. وأشار بعض من عُقدت المقابلات معهم إلى وجوب منح إمكانية الدخول إلى هذا الموقع الإلكتروني والمعلومات لعموم المواطنين، وليس للمشتغلين في القانون فحسب. وفي الضفة الغربية، أشار بعض المشاركين في المقابلات إلى مكتبة المحامين الفلسطينيين باعتبارها مثالًا جيدًا على مؤسسة تنشر المعلومات القانونية على شبكة الإنترنت لصالح المحامين والمواطنين على السواء.

وأشار من أُجريت المقابلات معهم إلى أن الضرورة قد تستدعي نشر المعلومات القانونية لعموم أفراد الجمهور، إلى جانب الأشخاص المعنيين بالإجراءات القضائية والمشتغلين في القانون، سواء على الإنترنت أو في الواقع، وهذا جانب ازداد وضوحًا خلال الجائحة. فعلى وجه الخصوص، أفاد المشاركون في المقابلات بأن المعلومات القانونية بشأن المواضيع التالية تُعَدّ مهمة: التغييرات التي تطرأ على الحقوق والإجراءات خلال الجائحة وتعريف المراجعين بالإجراءات القانونية وآجالها والطعون والآليات المتبعة في المحاكم في ضوء الحالة الراهنة، وتأمين خطوط اتصال

مجانية ويسيرة للتواصل مع المحامين ومقدمي الخدمات القضائية، والحاجة إلى إتاحة «دليل المحامين» الذي تنشره نقابة المحامين في الضفة الغربية، والذي يضم قائمة بأسماء جميع المحامين ووضع عضويتهم وأرقام هواتفهم وعناوينهم، بغية التواصل مع المواطنين.

وأكد العديد من المشاركين في المقابلات ضرورة تعريف المواطنين بأساسيات حقوقهم عندما يلجأون إلى القضاء، كالحق في الاستعانة بمحامٍ، وحق الشخص المعني في الاتصال بمحاميه، والحق في التزام الصمت، والعناصر الأساسية للدعوى وعملها والأسباب التي تستند إليها، فضلاً عن الأدوار المختلفة التي يؤديها كتبة المحاكم وموظفيها والشرطة. كما شدد بعض من عُقدت المقابلات معهم على ضرورة الارتقاء بتنفيذ إستراتيجية المساعدة القانونية في الضفة الغربية وتأمين ما يلزمها من موارد.²⁸

تزايد اللجوء إلى الآليات العرفية لتسوية النزاعات – المحكمين ورجال الإصلاح

دفع تعطيل الأنظمة القضائية في الضفة الغربية وغزة بالكثيرين إلى اللجوء إلى الآليات العرفية لتسوية النزاعات، كالمحكمين ورجال الإصلاح، وهم الوجهاء الذين يتعهدون تسوية النزاعات والمشاكل الاجتماعية حسب العادات والتقاليد المحلية والدينية.²⁹ ومن جملة الأهداف الرئيسية التي يتوخاها المحكمون ورجال الإصلاح التوصل إلى حلول ودية بين أطراف النزاعات.

وأكد العديديون ممن أُجريت المقابلات معهم أن النساء والفتيات واجهن قدرًا أكبر من الصعوبات في نيل الانتصاف من خلال الآليات العرفية لتسوية النزاعات. فخلال جائحة كورونا، جرى إقناع العديد من النساء في هذه الآليات بالتنازل عن حقوقهن، كالتفقة (المساندة المالية التي تُمنح للمطلقة) والمهر. وفي بعض الأحيان، كان المحامون أنفسهم يتصرفون كما لو كانوا وسطاء بين الأزواج لإنفاذ تسديد ديون النفقة ونقل غيرها من الأملاك. كما أحضر ملتسمو العدالة الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية إلى المحكمين ورجال الإصلاح لغايات إنفاذها.

وشدد عدد كبير من المشاركين في المقابلات على أن الوجهاء لا يسلمون بحقوق النساء والفتيات والحماية القانونية الواجبة لهن، وعلى الموقف الضعيف الذين يجدن فيها أنفسهن عندما يلجأن إلى الآليات العرفية لتسوية النزاعات. ولذلك، أثار تزايد اللجوء إلى هذه الآليات تأثيرًا غير متناسب على قدرة النساء على الوصول إلى العدالة خلال الجائحة.

²⁸ اعتمدت الإستراتيجية الوطنية للمساعدة القانونية في 11 كانون الأول/ديسمبر 2019 من خلال مجلس تنسيقي يتألف من مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، ووزارة العدل، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ونقابة المحامين الفلسطينيين. وتركز هذه الإستراتيجية على تقديم المساعدة في مجال العدالة الجنائية.

²⁹ يعمل رجال الإصلاح على حل النزاعات القائمة بين مختلف الأطراف. أما المحكمون (الذين يشار إليهم أحيانًا بمسمى المخاتير) فهم أشخاص من أفراد الأسر الممتدة ويتولون مهمة حل النزاعات داخل الأسرة.

ومن المفارقة أن أنظمة القضاء العرفي تنطوي على إمكانية النهوض بوصول النساء إلى العدالة لو كانت تحترم حقوقهن ومصالحتهن، بالنظر إلى أن الكثير من النساء يلجأن إلى الآليات العرفية والعشائرية لالتماس العدالة بقدر يفوق احتكامهن إلى الأنظمة القضائية الرسمية.³⁰ وأنظمة القضاء غير الرسمي قريبة من منازل النساء، اللواتي يرزحن في حالات كثيرة تحت وطأة العمل لصالح أسرهن، وتُعدّ أقل كلفة وأيسر في الوصول إليها بالنسبة لهن.³¹ وغالبًا ما تشكل المسائل التي تتعامل هذه الآليات معها مشاكل رئيسية تواجهها النساء – الميراث وقانون حقوق العائلة والوصول إلى الأراضي وملكيته.³²

وقد دفع تقصير المحاكم النظامية في إنفاذ أوامر التوقيف خلال الجائحة بالكثيرين إلى اللجوء إلى رجال الإصلاح على نطاق أوسع من ذي قبل، وكذلك في قضايا قد تنطوي على جرائم يُعاقب عليها بالحرمان من الحرية في إطار المساعي التي بُذلت للتوصل إلى حلول غير سالبة للحرية. ورأى بعض من أُجريت المقابلات معهم أن تزايد اللجوء إلى الآليات العرفية لتسوية النزاعات قوّض ثقة المواطنين في الجهاز القضائي النظامي وعزز سلطة رجال الإصلاح وموقعهم. كما نُظر إلى زيادة الاحتكام إلى تلك الآليات على أنه نكسة لا يُستهان بها من جانب عدد ليس بالقليل من منظمات المجتمع المدني، التي ما فتأت تناهض اللجوء إليها على مدى رده طويل من الزمن.

³⁰ International Development Law Organization (IDLO) Issue Brief, “Navigating Complex Pathways to Justice: Women and Customary and Informal Justice Systems”, 10 September 2020.

³¹ IDLO Report, “Accessing Justice: Models, Strategies and Best Practices on Women’s Empowerment”, 2013, pg. 11.

³² المصدر السابق، ص. 15.

2- الوصول إلى العدالة والفئات الضعيفة خلال الجائحة

أكد جميع من عُقدت المقابلات معهم الآثار غير المتناسبة التي لحقت بالفئات الضعيفة من ناحية وصولها إلى العدالة خلال جائحة كورونا. ففي كلا الضفة الغربية وقطاع غزة، أغلقت المحاكم أبوابها وعُطلت الإجراءات القضائية بالكامل لفترات محدودة خلال حالات الطوارئ المعلنة، مما سبّب الارتباك لدى الكثير من الأفراد وألحق الضرر بالفئات المهمشة بوجه خاص. واقرن ذلك مع تدني مستوى الوعي القانوني والمعرفة الرقمية التي تيسر للفئات الضعيفة الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات القانونية التي تتيحها منصات من قبيل «فيسبوك» و«واتساب».

وشدد بعض المشاركين في المقابلات التي أجريت في الضفة الغربية على أن المحاكم النظامية لم تكن مجهزة تجهيزاً كافياً وكانت تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة لاستقبال الفئات الضعيفة، كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، قبل تفشي الجائحة. وارتبط هذا الواقع، على وجه الخصوص، بنقص أعداد الموظفين الإداريين وعدم كفاية قاعات المحاكم من ناحية ضيق مساحتها وعدم وضوح الصوت فيها.³³ وغدت جوانب القصور هذه أكثر وضوحاً خلال الجائحة. فقد زادت إجراءات السلامة العامة والتباعد الاجتماعي من الصعوبة التي تواجهها بعض تلك الفئات في دخول قاعات المحاكم التي تتسم بصغر مساحتها وافتقارها إلى التجهيزات الوافية.

وتشير البيانات المجمعة إلى أن مواطن الضعف غالباً ما تتقاطع مع بعضها بعضاً، مما يراكم لدى الأفراد الشعور بالتمييز والتهميش عند لجوئهم إلى القضاء. وقد يصنّف هؤلاء الأفراد في الوقت نفسه ضمن عدة فئات مختلفة، مما يرسّخ حالة الضعف التي تعصف بهم.

التمثيل القانوني وتواصل المحامين مع موكلهم

في كلا الضفة الغربية وغزة، ازدادت الصعوبات التي واجهها المحامون في عملهم على تعزيز وصول موكلهم إلى العدالة خلال جائحة كورونا. فقد قلصت القيود التي فُرضت على التنقل دائرة اتصال المحامين مع موكلهم ومع المحاكم. وأضفى تصنيف المناطق التي تضررت بشدة من الفيروس - «المناطق الحمراء» - المزيد من التعقيدات على إمكانيات التواصل المتاحة أمام الموكلين أو الشهود المحتملين.

وعدا عن الموكلين الموقوفين، تمكّن معظم المحامين من التواصل عن بعد مع موكلهم عبر خطوط الهواتف الأرضية أو الهواتف الخليوية، التي كان أغلب المحامين يفضلونها على وسائل الاتصال الرقمية. وكان المحامون وموكلهم يميلون إلى الاعتماد على خطوط الهواتف الأرضية والهواتف الخليوية أكثر من غيرها، لأنهم كانوا يرون أن الوسائل الرقمية تنطوي على مخاطر أكبر من ناحية القرصنة وفقدان المعلومات. ومع ذلك، فقد استخدم بعض المحامين تطبيقات التواصل الاجتماعي، بما فيها «فيسبوك» و«واتساب»، للبقاء على اتصال دائم مع موكلهم وإرسال المواد

³³ الحاشية 17 أعلاه، ص. 8.

المتعلقة بقضاياهم (الصور والفيديوهات وغيرها). وأشار بعض المحامين الذين أُجريت المقابلات معهم إلى أن الجائحة كان لها أثر إيجابي على عملهم، بالنظر إلى أنهم تمكنوا من الوصول إلى فئات جديدة من ملتزمي العدالة والموكليين المحتملين باستخدام وسائل الاتصال الرقمي، بما فيها البث الحي على «فيسبوك»، حيث شهد مستوى التواصل زيادة معتبرة. وعمل الكثير من المحامين على التنسيق فيما بينهم لتغطية جلسات المحاكمة التي يترافعون فيها وتبادل المعلومات للتأكد من أن موكلهم يحظون بالتمثيل الفعال في قضاياهم.

وخلال الأيام الأولى من حظر التجول الذي أُعلن في 22 آذار/مارس بالصفة الغربية، اضطر المحامون إلى الامتنال للقيود التي فُرضت على التنقل، شأنهم شأن المواطنين العاديين. وردت نقابة المحامين على ذلك وتفاوضت بشأن إبرام اتفاق مع لجنة الطوارئ العليا،³⁴ حيث سُمح بموجبه للمحامين بالتنقل بين المحافظات والمدن الرئيسية والبلدات والقرى والمخيمات لإنجاز أعمالهم والتواصل مع قطاع القضاء ومع موكلهم والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون. ووفقاً لأحد المشاركين في المقابلات، كانت الشرطة تعترض طريق المحامين في بعض الأحيان، ولم تسمح لهم بالتنقل مع أنهم كانوا يبرزون بطاقتهم الصادرة عن نقابة المحامين.

وتمكنت غالبية منظمات المجتمع المدني التي تقدم المساعدة القانونية المجانية للفئات الضعيفة من البقاء على اتصال مع موكلها خلال جائحة كورونا عبر الخطوط الهاتفية المجانية. وأفاد العديد من المحامين الذين أُجريت المقابلات معهم بأن معرفة الفئات الضعيفة بالحماية القانونية الواجبة لها كانت متدنية وأن حملات التوعية القانونية بالحقوق والإجراءات القائمة تُعدّ أداة فعالة في زيادة إمكانية وصول هذه الفئات إلى العدالة. وكانت القنوات التي فضّلها القائمون على هذه الحملات لتوسيع نطاق تواصلهم مع تلك الفئات تتمثل في الإذاعة والتلفاز ووسائل التواصل الاجتماعي.

واعتبر المشاركون في المقابلات أن الإذاعة كانت أنجع الوسائل في نقل المعلومات القانونية إلى الفئات الضعيفة، وأكد بعضهم أن تواصلهم كان جيداً بوجه خاص مع النساء عبر الإذاعة. وأشار أحد هؤلاء إلى أن توظيف وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى النساء والفتيات اتّسم بالكفاءة كذلك، لأنه لم يكن يبتسر السيطرة عليها والتحكم بها من جانب شركائهن وأولياهن. وتتعارض وجهة النظر هذه مع التقارير الصادرة عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والتي بيّنت أن منصات التواصل الاجتماعي كانت تخضع لرقابة متزايدة مارسها الأزواج وأفراد الأسر الذين فرضوا سيطرتهم على النساء خلال فترات الحجر المنزلي.³⁵

³⁴ شكّلت لجنة الطوارئ العليا لمراجعة الوضع الوبائي وتقييم المستجدات على صعيد انتشار الجائحة وإصدار القرارات بناءً على هذا التحليل.

³⁵ الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في دولة فلسطين المحتلة، «العنف ضد النساء والفتيات في فترة كوفيد-19 في دولة فلسطين»، تقرير مقدم إلى المقررة الخاصة للعنف ضد المرأة في الأمم المتحدة، 29 حزيران/يونيو 2020، ص. 12.

وفي كلا الضفة الغربية وغزة، واجه العديد من المحامين صعوبات مالية بسبب تعطيل النظام القضائي وعمله على أساس جزئي، بل إن بعض المحامين ما عادوا يزاولون مهنة المحاماة وتوجهوا إلى العمل في مهن أخرى داخل الخط الأخطر.³⁶ وتمكّن المحامون البارزون من المحافظة على موكلهم، بل واستقطب موكلين جدد، خلال الجائحة، ولكن المحامين الشباب الذين لا يملكون في العادة شبكة كبيرة كتلك التي يتمتع بها الأقدم منهم في مهنتهم كابدوا الأضرار بفعل غياب الموكلين والدخل. وفي غزة، قدر أحد المشاركين في المقابلات أن دخل المحامين تراجع إلى النصف في المتوسط خلال الجائحة.

العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري

أعربت الغالبية العظمى ممن أجريت المقابلات معهم عن قلقهم إزاء ارتفاع معدلات العنف الأسري وتراجع قدرات ضحاياه على التماس الحماية القانونية خلال الجائحة. كما أبدى هؤلاء شعورهم بالإحباط إزاء الصعوبة المتزايدة التي واجهوها، بصفتهم قضاة ومحامين، في توجيه اهتمامهم نحو قضايا العنف الأسري خلال الجائحة بسبب تزايد عزلة الناس في منازلهم.

ووفقاً لمسح أجرته وزارة شؤون المرأة في بداية الجائحة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، فقد ارتفعت نسبة العنف ضد المرأة خلال الجائحة، حيث تعرض ما نسبته 15 في المائة من النساء للعنف الجسدي. وكان العنف النفسي³⁷ أكثر أنواع العنف شيوعاً، حيث وصلت نسبته إلى 55 في المائة، وتلاه العنف الاقتصادي³⁸ الذي طال 53 في المائة من النساء.³⁹

ويشبه هذا النمط أماكن أخرى في العالم. فقبل تفشي جائحة كورونا، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن «243 مليون امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن من 15 إلى 49 عاماً تعرضن للعنف الجنسي و/أو الجسدي الذي اقترفته بحقهن شريك حميم على مدى الأشهر الاثني عشر المنصرمة» على مستوى العالم.⁴⁰ ولم يتصاعد العنف ضد النساء والفتيات، والعنف الأسري بوجه خاص، إلا منذ تفشي الجائحة.⁴¹ ففي شهر أيار/مايو 2021، نشر الاتحاد الدولي

³⁶ يشير الخط الأخضر إلى خط ترسيم الحدود بين إسرائيل وفلسطين، والذي حُدد في اتفاقية الهدنة في العام 1949.

³⁷ التعريف الذي وضعه المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين للعنف النفسي: «أي سلوك معتمد يؤثر تأثيراً جسيماً على السلامة النفسية لشخص آخر من خلال الإكراه أو التهديدات. وأي فعل يسبب الضرر النفسي لفرد. وقد يأتي العنف النفسي في صورة الإكراه أو تشويه السمعة أو الإهانة اللفظية أو المضايقة، مثلاً» (اطلعنا عليه في 23 آذار/مارس 2021).

³⁸ التعريف الذي وضعه المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين للعنف الاقتصادي: «أي فعل أو سلوك يسبب الضرر الاقتصادي لفرد. وقد يأتي العنف الاقتصادي في صورة إلحاق الأضرار بالتملكات وتقييد إمكانية الوصول إلى الموارد المالية أو التعليم أو سوق العمل، أو الإحجام عن الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية، كالتفقة، مثلاً» (اطلعنا عليه في 23 آذار/مارس 2021).

³⁹ Ministry of Women's Affairs, "Impact of the COVID-19 Pandemic on Gender-Based Violence in the State of Palestine (14–24 April 2020)", Pilot Study, Basic Findings, Summary of Findings, Ramallah, Palestine, pg. 13.

⁴⁰ UN Women, "COVID-19 and ending violence against women and girls", 2020.

⁴¹ المصدر السابق.

للمساعدة القانونية موجزًا سياسيًا حول زيادة معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي والطريقة التي أفضت إلى تفاقم العقبات التي تحول دون وصول النساء والفتيات إلى العدالة من هذه الجرائم في البيئات المتضررة من النزاع وتلك التي تمر بمراحل انتقالية.⁴²

وفي الضفة الغربية، سجلت الخطوط الهاتفية الساخنة زيادة في عدد الشكاوى المتصلة بالعنف الجسدي والنفسي.⁴³ وشهدت منظمات المجتمع المدني ارتفاعًا قارب ثلاثة أضعاف في عدد الاستشارات التي طلبتها النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي.⁴⁴

ففي بداية الجائحة، سجلت مؤسسة سوا زيادة بلغت نسبتها 10 في المائة في المكالمات الواردة من النساء بخصوص العنف الأسري والاعتداءات في الضفة الغربية.⁴⁵ وقدمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ما يربو على 510 استشارات عبر الهاتف خلال فترة لم تتجاوز أسبوعين في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020، وكان ما نسبته 40 في المائة من المكالمات الواردة إلى الجمعية تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحده.⁴⁶

وصرح بعض من أجريت المقابلات معهم بأنه كان يمكن في الأحوال الاعتيادية تفادي بعض حالات العنف الأسري من خلال تدخلات الشرطة ووحدات حماية الأسرة. وقد تأثرت هذه الإمكانية بشدة بسبب القيود التي فرضت على التنقل خلال جائحة كورونا.

وقدمت وزارة الصحة الدعم المجاني وأمنت الاتصال بخطوط المساعدة الهاتفية في سياق استجابتها لجائحة كورونا، وكانت الغاية المتوخاة من ذلك تكمن في تغطية جميع أنواع الدعم اللازم الذي نشأ عن الجائحة، وليس العنف القائم على النوع الاجتماعي وحده. ومع ذلك، لم تكن الخطوط الهاتفية مجهزة على الوجه المطلوب للتعامل مع حالة النساء، ولا سيما تقديم الدعم في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.⁴⁷

وأفرز تقييد عمل منظومة المواصلات العامة في الضفة الغربية وارتفاع تكلفتها لغايات التخفيف من الاكتظاظ في وسائلها خلال الجائحة تأثيرًا غير متناسب على النساء - بالنظر إلى أنهن لا يملكن في العادة القدرة على اقتناء مركباتهن الخاصة بذات القدر الذي يملكه الرجال. وشدد المشاركون في المقابلات على أن هذا الأمر كان من بين

⁴² ILAC Policy brief 8/2021, Vanessa Passos Araújo, Linn Häggqvist, "The shadow pandemic: COVID-19 and justice for gender-based violence survivors in conflict-affected and transitional settings", May 2021.

⁴³ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «كوفيد-19: الآثار ذات الصلة بالنوع الاجتماعي لانتشار الجائحة في فلسطين وتبعات ذلك على السياسات والبرامج»، نيسان/أبريل 2020، ص. 19.

⁴⁴ الحاشية 35 أعلاه، ص. 11.

⁴⁵ مؤسسة سوا، «الموجز الأسبوعي، 9-16 نيسان/أبريل 2020».

⁴⁶ الحاشية 35 أعلاه، ص. 11.

⁴⁷ المصدر السابق، ص. 12.

العوامل التي أسهمت في تقييد الإمكانية المتاحة للنساء في الوصول إلى المحامين والمحاكم والشرطة. كما أوصى المحامون بتعزيز وظيفة المتابعة التي تؤديها وحدة حماية الأسرة في الشرطة لضمان تمكين ضحايا العنف من استخدام شبكة المواصلات.

وسلط العديد ممن عقدت المقابلات معهم الضوء على الآثار المترتبة على الأطفال، الذين عانوا أيضًا من العنف الأسري، حيث أكدوا أهمية أن تتعامل المحاكم مع العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي باعتبارهما من القضايا المستعجلة التي ينبغي إيلاء الأولوية لها خلال الجوائح وما شابهها من الأزمات، كما أشاروا إلى غياب الوضوح بشأن القضايا التي يجب أن يوليها قضاة المحاكم الشرعية مرتبة الأولوية.

وحتى قبل تفشي جائحة كورونا في غزة، كان ثمة خطر كبير في التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي زادت من تفاقمه الظروف المعيشية العسيرة بسبب الفقر والافتقار وانعدام الأمن الاقتصادي في قطاع غزة.⁴⁸ وقد ازدادت حدة هذا الوضع ووطأته خلال الجائحة، وخاصةً بسبب تدابير الحجر المنزلي الذي فرضته السلطات لوقف انتشار الفيروس،⁴⁹ مما أفضى إلى تزايد الضغوط وحالات العنف الأسري – التي ارتكب الرجال الغالبية الساحقة منها.

وأشارت مؤسسة بيت الأمان لرعاية النساء المعنفات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، والتي تؤمن الحماية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي ويقع مقرها في مدينة غزة، إلى زيادة كبيرة طرأت على عدد النساء اللواتي التمسن اللجوء إلى المؤسسة. وخلصت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مختلف أنحاء فلسطين في بداية الجائحة إلى أن ما نسبته 53 في المائة من مقدمي الخدمات القضائية والأمنية لاحظوا زيادة في حالات العنف الأسري.⁵⁰ ووفقًا لإحدى المحاميات الشرعيات التي أجريت مقابلة معها لأغراض هذه الدراسة، قدمت المؤسسة التي تعمل فيها (وهي مركز شؤون المرأة في غزة) 50 استشارة قانونية للنساء من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي يوميًا، بالمقارنة مع 25 استشارة كانت تقدمها في اليوم قبل تفشي جائحة كورونا.

وأغلقت مؤسسة بيت الأمان لرعاية النساء المعنفات أبوابها بين 27 آب/أغسطس و10 أيلول/سبتمبر 2020 لأن الموظفين العاملين فيها لم يتمكنوا من التنقل من أماكن إقامتهم في جنوب غزة وشمالها وبسبب الافتقار إلى معدات الحماية الشخصية. واضطرت المؤسسة إلى إرسال عدة نساء إلى منازلهن، وإلى من اعتدى عليهن في بعض

⁴⁸ Ward, J. “If not now, when? Addressing gender-based violence in refugee, internally displaced and post-conflict settings: a global overview”, The Reproductive Health for Refugees Consortium, New York, 2002; Supra note 35.

⁴⁹ الحاشية 35 أعلاه، اص. 11.

⁵⁰ UN brief, “Impact of COVID-19 crisis on the access of women victims and survivors of violence to justice and security services in Palestine”, 2020.

الحالات، أو إلى شقق مستأجرة. واستقبلت المؤسسة، بعدما فتحت أبوابها من جديد، 15 حالة بين 10 و22 أيلول/سبتمبر 2020، وذلك بالمقارنة مع أربع أو خمس حالات كانت تستقبلها في الشهر في الأحوال العادية.

وأكد العديد ممن أجريت المقابلات معهم في غزة أن ضحايا العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي لم يكن في وسعهم رفع الشكاوى إلى الشرطة أو طلب الحماية منها في حالات كثيرة، لأن الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون كانت مشغولة بتأمين مراكز الحجر الصحي. كما صرّح هؤلاء بأنه كان يصعب على الضحايا الحصول على الشهادات الطبية لإثبات الآثار التي خلفها العنف على أجسادهم بسبب اكتظاظ المستشفيات بالحالات المصابة بفيروس كورونا.

الأمهات العزباوات وأطفالهن

وجّه العديد ممن أجريت المقابلات معهم انتقادهم لغياب إيلاء الأولوية الوافية للنظر في القضايا المتعلقة بالحقوق في النفقة وإعالة الأطفال والحضانة والمشاهدة خلال الجائحة، حيث أفرز ذلك آثاراً غير متناسبة على الإمكانية المتاحة أمام الأمهات العزباوات وأطفالهن على صعيد الوصول إلى العدالة.

ففي الضفة الغربية، لم يكن من الواضح لدى قضاة المحاكم الشرعية أي القضايا التي يجب أن تتبوأ مرتبة الأولوية لديهم. وفي غزة، لم تول الأولوية لقضايا النفقة وإعالة الأطفال والحضانة والمشاهدة خلال المرحلة الأولى التي تلت عودة المحاكم إلى مزاولة عملها.

وتزايدت الصعوبات التي واجهتها النساء، بمن فيهن الأمهات العزباوات، في دفع الرسوم المطلوبة لرفع الدعاوى، بالنظر إلى أن الفقر غداً مستشرياً خلال الجائحة وأثر تأثيراً غير متناسب على قدرة أولئك النسوة على اللجوء إلى المحاكم عند حاجتهن إليها. ورأى أحد المشاركين في المقابلات التي عقدت في الضفة الغربية أن نساء كثيرات ممن طلبن الطلاق خلال الجائحة تتنازلن عن حقوقهن، كالنفقة وإعالة الأطفال، مقابل الحصول على شهادة الطلاق. وفي بعض الأحيان، كان بعض الرجال الذين يوقعون الطلاق على زوجاتهم يطلبون أن يودعوا السجن في الحالات التي عجزوا فيها عن أداء النفقة. وكانت النساء يتنازلن عن حقوقهن تقادياً لرؤية آباء أطفالهن يقبعون خلف القضبان.

وخلال فترة إغلاق المحاكم في كلا الضفة الغربية وغزة، كان رفع قضايا الطلاق أمراً من ضرب المستحيل. ففي غزة، أرادت موكلة أحد المحامين الذين أجريت المقابلات معهم أن ترفع قضية طلاق خلال الجائحة لأن زوجها كان مفقوداً في الخارج على مدى فترة من الزمن. وينص قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 12 لسنة 1965 على أنه يتعين في هذه الحالات على الطرف الذي يطلب الطلاق أن ينشر إعلاناً لمدة 30 يوماً في جريدة رسمية للبحث عن الزوج المفقود أو الزوجة المفقودة، وهو ما فعلته الموكلة. وبعدها أعادت المحاكم فتح أبوابها، أجبرت المحكمة الموكلة على نشر الإعلان من جديد لمدة 30 يوماً آخر، مما أدى إلى إطالة أمد التقاضي وما اقترن به من تكاليف وسبب العنت لتلك الموكلة. فضلاً عن ذلك، عجزت نساء كثيرات عن استرداد متعلقاتهن الشخصية من بيت الزوجية.

حقوق حضانة الأطفال ومشاهدتهم

أفاد الكثير ممن عُقدت المقابلات معهم في الضفة الغربية وغزة بأن بعض الأمهات المطلقات حُرمن من مشاهدة أطفالهن لفترات طويلة خلال الجائحة. وكان هذا الأمر يمسّ في أحوال كثيرة الأطفال الذين يزورون آباءهم، الذين لم يعيدوهم إلى أمهاتهم اللاتي كُنّ يملكن حضانتهم. وعجز العديد من الأمهات عن إجبار أزواجهن السابقين على إعادة أطفالهن في نهاية فترة استضافتهم. ولم تتمكن هؤلاء الأمهات من اللجوء إلى المحاكم لالتماس المساعدة بسبب تعليق عملها، أو واجهن تأخيرًا كبيرًا في قضاياهن، مما حرمن من مشاهدة أطفالهن على مدى فترات ليست بالقصيرة.

كما مسّ هذا الحال الأمهات والآباء الذين ينتظرون صدور الأحكام بشأن حقوقهم في مشاهدة أبنائهم - وهو إجراء يسمح للوالدين المنفصلين بمشاهدة أطفالهما - وحقوقهم في استضافتهم - والتي تتيح للوالدين المنفصلين استضافة أطفالهما للمبيت معهم.

وتأثرت المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرة السلطات الفلسطينية بوجه خاص، بسبب غياب التنسيق الأمني مع إسرائيل. كما حُرِم بعض الآباء من حقوقهم في مشاهدة أبنائهم خلال جائحة كورونا، حسبما ورد على لسان بعض من أُجريت المقابلات معهم.

وفي غزة، جاء محامٍ عُقدت مقابلة معه على ذكر قضية لإحدى موكلاته، وهي أم لابنتين توأمين (تبلغان من العمر 16 شهرًا). وقضت المحكمة بعد طلاقها بأنها تملك الحق في حضانتها الفورية (في غضون فترة تقل عن 48 ساعة). ومع ذلك، فقد حُرمت من مشاهدة ابنتيها لمدة زادت عن شهر خلال جائحة كورونا، لأنهما كانتا في منزل أبيهما عندما فرضت السلطات القيود على التنقل. واتصل المحامي بمختار في إحدى لجان الإصلاح (التي تضم محكمين أو رجال إصلاح يتولون تسوية النزاعات والمشاكل الاجتماعية حسب العادات والتقاليد المحلية والدينية) وتمكن من لَم شمل الأم بتوأميها.

النفقة

تأثرت النساء والأطفال الذين يعتمدون على النفقة في بقائهم ومعيشتهم تأثرًا كبيرًا خلال الجائحة في كلا الضفة الغربية وغزة. فقد وجّه تعطيل العمل على تسجيل قضايا جديدة وتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم في أثناء حالتَي الطوارئ في غزة ضربة قاصمة إلى الأشخاص الذين يعتمدون على النفقة للبقاء على قيد الحياة. فمعظم من تحق النفقة لهم يفقدون إلى مصادر دخل أخرى. وبما أن النفقة تُحسب من اليوم الذي تسجّل فيه الدعوى في المحكمة، فقد حرم العجز عن إقامة الدعوى خلال حالتَي الطوارئ أصحاب الحقوق من مبالغ معتبرة.

وفي الضفة الغربية، لحق ضرر جسيم بالنساء اللواتي حصلن على قرارات بشأن النفقة قبيل الإعلان عن حالة الطوارئ والنساء اللواتي كُنَّ في حاجة إلى تسجيل طلب للنفقة في أثناء تعطيل عمل المحاكم. وازداد هذا الحال سوءاً بفعل إغلاق دوائر التنفيذ (التي تنفذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم)،⁵¹ ودائرة التنفيذ الشرعية التي تشرف على تنفيذ كل ما يصدر عن المحاكم الشرعية من قرارات بالنظر إلى أن جميع هذه المحاكم تعتمد على دائرة تنفيذ واحدة لا ثاني لها.⁵² وبعدها أعادت دائرة التنفيذ الشرعية فتح أبوابها في نهاية المطاف، برز عدد هائل من القضايا المتركمة، مما سبب المزيد من التأخير في تنفيذها وحصول النساء المعنيات على نفقاتهن.

كما يملك الوالدان الحق في طلب المساندة المالية من أبنائهم في حال كانا عاجزين عن إعالة نفسيهما. وأكد بعض من عُقدت المقابلات معهم أن الإغلاق هيأ فرصة مواتية لبعض الأبناء للتوصل من هذا الالتزام.

ونتيجةً لتعطيل الإجراءات القضائية، قَدَّر المشاركون في المقابلات أن النساء يملكن الحق في النفقة ففقدن نفقة ثلاثة أشهر في المتوسط. وقد اضطرت نساء كثيرات بفعل احتياجاتهن المالية إلى اللجوء إلى خدمات الوسطاء، بمن فيهم المحكمون ورجال الإصلاح، في سبيل إقناع أزواجهن بدفع النفقة أو طلب القروض.⁵³ وعقب استئناف الإجراءات القضائية، كان من المفترض أن تُدفع المبالغ المتركمة دفعة واحدة، ولكن العديد من النساء وافقن على قبض النفقة العالقة على عدد من الدفعات للتخفيف من الأعباء المالية على أزواجهن.

وأعطى قضاة المحاكم الشرعية قضايا النفقة الأولوية على غيرها من أنواع المنازعات الأسرية عندما استأنفت المحاكم عملها. ولم تُدرج دفعات النفقة ضمن القرار الذي اتُخذ خلال الجائحة بشأن تأجيل الدفعات محل التنفيذ. واقترح بعض من أُجريت المقابلات معهم أن الأوامر الصادرة عن المحاكم بشأن النفقة ينبغي أن تحوّل مباشرة إلى البنوك عوضاً عن تحويلها إلى دائرة التنفيذ لتسهيل إجراءات تحصيلها.

وفي غزة، شهد تسجيل قضايا النفقة ارتفاعاً ملحوظاً في أعقاب حالتها الطوارئ. وقالت محامية شرعية عُقدت مقابلة معها أنها وحدها سجلت 27 قضية نفقة لنساء وأطفال خلال الأسبوع الأول الذي شهد عودة المحاكم إلى عملها، بالمقارنة مع عشر قضايا في الشهر قبل الإغلاق.

وساق من أُجريت المقابلات معهم أمثلة على قضايا اضطرت فيها نساء مطلقات وأطفالهن إلى إخلاء منازلهم بسبب غياب النفقة التي تغطي مصاريف سكنهم. وحصلت بعض النساء على مساعدة من منظمات المجتمع المدني ودور الإيواء، مثل مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات. ومع ذلك، فلم تصل هذه المساعدة إلى الجميع.

⁵¹ تنتبج دائرة تنفيذ الأحكام المدنية مجلس القضاء الأعلى ودائرة تنفيذ الأحكام الجزائية النيابة العامة.

⁵² تملك المحاكم الشرعية الاختصاص في قانون الأحوال الشخصية.

⁵³ للاستزادة حول اللجوء إلى الآليات العرفية، انظر الفصل المعنون «تزايد اللجوء إلى الآليات العرفية لتسوية النزاعات - المحكمون ورجال الإصلاح»، ص. 21 أعلاه من هذا التقرير.

واعتقد بعض المشاركين في المقابلات أن بعض الأزواج استغلوا تعطيل الإجراءات القضائية ورفضوا دفع ما في ذمتهم من مستحقات مالية أو تنفيذ قرارات المحاكم بشأن النفقة والمهور، مثلاً. وأشار أحد هؤلاء إلى أن البعض رفضوا كذلك الالتزام بالاتفاقيات الودية التي أبرمت معهم قبل الإعلان عن حالة الطوارئ الأولى في آذار/مارس 2020.

كما لاحظ من عُقدت المقابلات معهم بأن مبلغ النفقة الذي تمنحه المحاكم كان متدنياً للغاية: 50 ديناراً أردنياً في الشهر، أو ما يعادل 58 جنيهاً إسترلينياً، للمطلقات، و20-35 ديناراً أردنياً، أو ما يعادل 23-41 جنيهاً إسترلينياً، للأطفال حسب أعمارهم. ولم يراعِ هذا المبلغ الأزمات، كأزمة كورونا التي أفرزت تأثيراً لا يُستهان به على المصاريف ويات من الصعب على المرء، إن لم يكن من المستحيل، معها أن يعول نفسه. ويسود الاعتقاد بأن هذا ما دفع بعض المطلقات وأطفالهن إلى اقتراف السلوك الإجرامي.

كما فرض الافتقار إلى الإعالة المالية الصعوبات في وجه كبار السن، ولا سيما المطلقات منهم. ففي حال وفاة الزوج، تستحق أرملته 20 ديناراً أردنياً في الشهر من ابنها أو أبنائها. وقد رفض بعض الأبناء تسديد الإعالة المالية لأمهاتهم المطلقات خلال الجائحة. ويتدنى مستوى الوعي القانوني بصفة خاصة في أوساط كبار السن، وهو ما يُعَدُّ عقبة أخرى يواجهونها عند اللجوء إلى النظام القضائي لتحصيل حقوقهم. وأوضح أحد المشاركين في المقابلات الحالة الصعبة التي تعيشها المطلقات المتقدمات في السن من خلال مثال ساقه على قضية كان يعمل عليها. وتعلقت هذه القضية بمطلقة كانت قد رفعت طلباً للإعالة المالية من أبنائها في 13 تموز/يوليو 2020. وكانت المحكمة التي سُجِلت هذه القضية لديها تقع في منطقة حمراء - تضررت بشدة من جائحة كورونا - مما سبب المزيد من التأخير في القضية. وقد ورد أن الموكلة كانت في حالة عوز بالغ من ناحية وضعها المالي وحالتها الصحية.

الأطفال

يشكّل الأطفال فئة متنوعة، وتستحيل الإحاطة بمواطن الضعف المتباينة/المتقاطعة التي تلمّ بهم إحاطة شاملة بناءً على البيانات التي جُمِعت لغايات إعداد هذه الدراسة. ومع ذلك، فثمة بعض المؤشرات التي يمكن الخروج بها.

فقد بيّنت الدراسة التي نشرتها وزارة شؤون المرأة الفلسطينية حول العنف ضد النساء والفتيات أن 270,000 طفل تعرضوا لشكل من أشكال العنف النفسي أو الجسدي أو اللفظي أو كلها معاً بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020.⁵⁴ وتميظ هذه الأرقام اللثام عن مدى تأثر الأطفال بارتفاع معدلات العنف الأسري. وقد ألقى تعطيل تدابير الحماية والمساعدات التي تستهدف الأطفال المزيد من الضغط على كاهل الأطفال الذين تعرضوا للعنف الأسري أو عايشوه في أي وجه من الوجوه خلال جائحة كورونا.

⁵⁴ الحاشية 35 أعلاه، ص. 16.

وفي الضفة الغربية، توقف عمل صندوق الأيتام، الذي يصدر قضاة المحاكم الشرعية منه أوامر الصرف لصالح اليتامى، من 22 آذار/مارس حتى 15 نيسان/أبريل 2020، مما عرض هؤلاء اليتامى لحالة شديدة من العوز.

الأطفال في نزاع مع القانون

تأثر الأطفال تأثراً غير متناسب بتعطيل الإجراءات القضائية خلال فترة الإغلاق. ففي غزة، أُجّل عدد كبير من قضايا الأحداث لفترات طويلة، مما أفرز تأثيراً سلبياً على هؤلاء الأطفال وسبّب قدراً هائلاً من التوتر وأثر على رفاههم. وفي الضفة الغربية، نظرت محاكم الأحداث بصفة حصرية في قضايا الجنايات الخطيرة، بعد استأنفت عملها، مما ترك الأحداث المتهمين بارتكاب جنح - وهي أفعال جرمية كانت أكثر شيوعاً خلال الجائحة - وغيرها من المخالفات دون أن تُعقد جلسات لمحاكمتهم.

زيادة معدلات زواج الأطفال

أعرب العديد ممن أجريت المقابلات معهم من الضفة الغربية وغزة معاً عن قلقهم إزاء الزيادة الملحوظة التي طرأت على زواج الأطفال خلال الجائحة. فقد أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى ارتفاع مخاطر زواج الأطفال في أثناء جائحة كورونا، لأسباب من قبيل إغلاق المدارس وتزايد الضغوط المالية، وهما عاملان معروفان من العوامل التي تدفع بالأطفال إلى الزواج.⁵⁵

وحتى قبل تفشي جائحة كورونا، كان زواج الأطفال يمثل مشكلة خطيرة في كلا الضفة الغربية وغزة. ففي العام 2019، بلغت نسبة الإناث اللواتي عُقد قرانهن في عمر أقل من 18 عاماً 19.3 في المائة، بواقع 19.0 في المائة في الضفة الغربية، و19.9 في المائة في قطاع غزة.⁵⁶ أما نسبة الذكور الذين كانت أعمارهم تقل عن 18 عاماً وعُقد قرانهم فقد وصلت إلى 0.9 في المائة.⁵⁷

وفي الضفة الغربية، لم تسجّل غالبية الزيجات التي عُقدت خلال الجائحة رسمياً. ولاحظ العديد ممن أجريت المقابلات معهم زيادة في طلبات المصادقة على حالات الزواج التي عقدت خارج إطار النظام الرسمي (المحاكم الشرعية)، بمعنى الزواج العرفي، ولا سيما في المحافظات الجنوبية، خلال الجائحة. وغالباً ما يجمع الزواج العرفي بين طرفين لم يبلغا السن القانوني المقرر للزواج، وهو 18 عاماً. وقد رفع مرسوم رئاسي (رقم 21 لسنة 2019) صدر في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 سن الزواج إلى 18 سنة شمسية من العمر لكلا النساء والرجال، مع أنه أجاز للمحكمة المختصة في حالات خاصة، «وإذا كان في الزواج ضرورة تقتضيها مصلحة الطرفين»، أن تأذن بزواج من لم يكمل

⁵⁵ اليونيسف، «جائحة كوفيد-19 تهدد المكاسب في محاربة تزويج الأطفال»، آذار/مارس 2021.

⁵⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، على الموقع الإلكتروني: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3933> (وقد زرنه في 16 شباط/فبراير 2021).

⁵⁷ المصدر السابق.

ثمانية عشر سنة شمسية من عمره بمصادقة قاضي قضاة فلسطين أو المرجعيات الدينية للطوائف الأخرى. ودخل هذا المرسوم حيز النفاذ والسريان في مطلع العام 2020.

وفي الأحوال الاعتيادية في الضفة الغربية، تخضع الزيجات التي تُعقد خارج الأطر القانونية لدراسة صفتها القانونية. ويعاقب القانون على هذه الزيجات إذا كانت غير صحيحة من الناحية القانونية. ومع ذلك، واجه بعض المشاركين في المقابلات خلال جائحة كورونا طلبات للحصول على استثناءات لإبرام عقود زواج لأشخاص لم يبلغوا السن القانوني. وتلقى مكتب قاضي قضاة فلسطين نحو 2,000 طلب للتصديق على زيجات الأطفال التي تمت خلال العام 2020.

وخلال الأسبوع الأول من عودة المحاكم إلى عملها على أساس جزئي في أيلول/سبتمبر 2020 في غزة، سُجّل ما يربو على 100 طلب للتصديق على زيجات لدى محاكم غزة الشرعية، وهو رقم يفوق متوسط عددها بشوط بعيد. وأشار الكثير ممن أجريت المقابلات معهم إلى ما سماه البعض بالزيادة «غير العادية» في عدد الزيجات خلال فترة الإغلاق وأعربوا عن قلقهم حيال ارتفاع حالات زواج الأطفال خلال الجائحة. ويحدد قانون حقوق العائلة الساري في غزة السن القانوني للزواج بسبع عشرة سنة للإناث وثمانية عشرة سنة للرجال (المادة 5). ويجوز للقاضي أن يأذن لمن تقل أعمارهم عن هذا السن بالزواج في حال بلوغهم سن الرشد أو «إذا كانت هيئتهم محتملة» وأذن ولي المخطوبة بذلك (المادتان 6 و7).⁵⁸

وكان الفقر يُعدّ، قبل تفشي الجائحة، أحد العوامل المحددة الرئيسية التي تقف وراء زواج الأطفال، باعتباره وسيلة لتأمين الرفاه الاقتصادي للأسرة.⁵⁹ وخلال جائحة كورونا، عُرِي جانب من الأسباب التي وقفت وراء ارتفاع حالات الزواج إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على حالات الحمل غير المرغوب فيها.⁶⁰ وقد وقعت هذه الحالات بدورها نتيجة لزيادة الاعتداءات الجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي ذُكرت آنفاً فيما تقدم من هذا التقرير. وعزا بعض من أجريت المقابلات معهم هذه الزيادة في حالات الزواج خلال جائحة كورونا إلى ترتيبات الزفاف التي أصبحت أقل كلفة بكثير بالنظر إلى منع التجمعات الكبيرة كحفلات الزفاف.

ويشكل زواج الأطفال – الزواج قبل بلوغ الثامنة عشرة من العمر – انتهاكاً خطيراً لحقوق الطفل.⁶¹ وتتأثر الفتيات تأثراً غير متناسب بزواج الأطفال، حسبما تدل على ذلك الإحصائيات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء

⁵⁸ Musawah for Equality in the Family, “Thematic Report on Muslim Family Law and Muslim Women’s Rights in Palestine”, 70th CEDAW session, July 2018, pg. 15.

⁵⁹ UNICEF, “Child marriage and the law – Legislative reform initiative paper series”, Division of policy and practice, April 2007, pg. 31.

⁶⁰ الحاشية 35 أعلاه، ص. 8.

⁶¹ بما فيها الحق في المساواة على أساس الجنس والعمر، والحق في الزواج وتأسيس أسرة، والحق في الحياة، والحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، والحق في التعليم والنماء، والحق في التحرر من الرق، على الوجه الذي تقرره معاهدات حقوق الإنسان التالية التي

الفلسطيني، وغالبًا ما تفضي هذه الزيجات إلى العيش في نوع من أنواع الاسترقاق الجنسي والاقتصادي، ناهيك عن تزايد خطر التعرض للعنف الأسري والاستغلال الجنسي.⁶²

النزاعات العمالية

كان الاقتصاد في حالة متردية في كلا الضفة الغربية وغزة قبل تفشي الجائحة. ففي الضفة الغربية، كان 13 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر وبلغ متوسط معدل البطالة نحو 17 في المائة قبل الجائحة.⁶³ وفي قطاع غزة، كان انعدام الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي والضائقة الاقتصادية مستشرية قبل انتشار الجائحة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليه وعزله عن محيطه وبسبب الانقسام الداخلي.⁶⁴ ووفقًا للبنك الدولي، كان شخص من كل اثنين يعاني من الفقر في غزة.⁶⁵ وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية إلى أن معدلات البطالة وصلت إلى 45 في المائة في غزة خلال العام 2019.⁶⁶ وبلغت معدلات البطالة في صفوف النساء والشباب مستويات أعلى، وسجلت ارتفاعًا بوجه خاص بين الشابات (15-29 عامًا)، حيث أشارت التقديرات إلى بلوغها نسبة 92 في المائة خلال العام 2020.⁶⁷ وصرّح من أجريت المقابلات معهم بأن العمال من فئة الشباب كانوا من بين الأشد تضررًا خلال الجائحة، حيث سُرح العديد منهم من عمله خلال فترة الإغلاق، مما زاد من حدة انعدام أمنهم الاقتصادي.

ويقدر البنك الدولي بأن جائحة كورونا سوف تؤدي إلى زيادة هائلة في مستويات الفقر، الذي ارتفع من 53 في المائة إلى 63 في المائة في غزة ومن 14 في المائة إلى 30 في المائة في الضفة الغربية.⁶⁸ كما تتصاعد معدلات البطالة وسوف تفرز آثارًا كارثية على احتياجات الناس إلى العدالة.

ولحق ضرر غير متناسب بالأشخاص الذين يعتمدون على قطاع الاقتصاد غير الرسمي أو عمال المياومة، والنساء والشباب وكبار السن، حيث عانوا من ضائقة مالية شديدة. ووثق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين نحو 39,000 شكوى رفعتها النساء بشأن فصلهن من عملهن وغيره من القضايا المتعلقة بحقوقهن العمالية خلال الربع الأول من

صدقت فلسطين عليها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

⁶² الحاشية 59 أعلاه، ص. 33-34.

⁶³ World Bank, "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee", 2 June 2020, pg. 7, para. 17.

⁶⁴ البنك الدولي، «أزمة سيولة طاحنة وانهيار اقتصادي في غزة يعرضان للخطر تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين»، 25 أيلول/سبتمبر 2018.

⁶⁵ الحاشية 63 أعلاه.

⁶⁶ Reliefweb, "Increase in Gaza's unemployment rate in 2019", 5 March 2020.

⁶⁷ Reliefweb, "Gaza unemployment rate in the second quarter of 2020: 49.1%", 21 September 2020.

⁶⁸ الحاشية 63 أعلاه.

العام 2020.⁶⁹ وبلغ عدد الشكاوى التي رفعتها النساء ذوات الإعاقة 355 شكوى، كان ما نسبته 75 في المائة من هذه الشكاوى يتعلق بقطاع العمل غير الرسمي.⁷⁰

وأشار بعض المشاركين في المقابلات إلى أن معظم موكلهم الذين أقاموا دعاوى على مشغليهم بخصوص الفصل التعسفي أو التخلف عن دفع الرواتب كانوا من النساء. وفي أحيان كثيرة، وجدت النساء العاطلات عن العمل أنفسهن تحت رحمة أزواجهن أو آبائهن وكُنَّ يخضعن، وفقاً لمن أجريت المقابلات معهم، للاستغلال بدرجة أكبر خلال الجائحة لأنه كان يُنظر إليهن على أنهن يزدن من الأعباء المالية على كاهل أسرهن. وقد عزز ذلك المفهوم السائد لدى بعض الآباء، والذي يرى أن البنات يشكّلن عبئاً ويكلفن أكثر من الأبناء. وقد سمع بعض من عقدت المقابلات معهم عن الكثير من الحوادث التي أهان فيها الآباء أو الأزواج نساءهم وافتقارهن إلى دخل مالي.⁷¹

وفي الضفة الغربية، اضطر عدد كبير من أصحاب العمل إلى خفض الأجور بنحو 50 في المائة في بعض الأحيان، أو إلى إغلاق مصالحتهم خلال جائحة كورونا، مما ترك الكثيرين دون عمل، بينما سُرح بعض العمال من أعمالهم. وتأثر العمال الذين كانوا في فترات تجربة بوجه خاص ولم يتلقَ بعضهم أجورهم التي يستحقونها، مما دفع بالكثير منهم إلى اللجوء إلى المحاكم سعياً للمطالبة بالمدفوعات المستحقة لهم. وخضع العمال الذين أصيبوا بفيروس كورونا للحجر، مما أدى في بعض الأحيان إلى فصلهم بسبب غيابهم عن عملهم.

وقال بعض من أجريت المقابلات معهم في الضفة الغربية إن المحاكم لم تتوصل إلى حلول عادلة تقيم التوازن بين حقوق أصحاب العمل والعمال. وكانت هذه المحاكم تستند في قراراتها إلى التعليمات الصادرة عن وزارة العمل، التي قررت الانتقاص من بعض الحقوق العمالية خلال الجائحة. ومن الأمثلة التي استُشهد بها على هذه الحالة شركة الاتصالات، التي فصلت عددًا كبيراً من الموظفين خلال جائحة كورونا.

وفي غزة، لحق الضرر بما لا يقل عن 160,000 عامل خلال الجائحة بسبب فصلهم من وظائفهم وتقليص ساعات عملهم وخفض أجورهم، وفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.⁷² ولم يتمكن هؤلاء العمال من اللجوء إلى المحاكم للنزاع من انعدام الصفة القانونية لفصلهم من عملهم أو رفع نزاعات عمالية أخرى لأن هذه القضايا لم تكن تُعدّ من جملة من القضايا التي تحتل مرتبة الأولوية لدى المحاكم. وصرح بعض المشاركين في المقابلات بأن ذلك أجبر

⁶⁹ General Union of Palestinian Women and Women Civic Coalition Palestine, "The Reality of Palestinian Working Women in the Labour Market during the COVID-19 Pandemic", para. 3.

⁷⁰ المصدر السابق.

⁷¹ للمزيد من المعلومات عن تزايد أوجه الضعف والتمييز بحق النساء الفلسطينيات في سوق العمل، انظر الحاشية (6) أعلاه.

⁷² بيان صحفي صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، للمطالبة بإغاثة العمال المتضررين من جائحة كورونا، 4 كانون الأول/ديسمبر 2020.

بعض العمال على الموافقة على ما عدّوه تسويات جائزة خارج أروقة المحاكم. وجرت المفاوضات المباشرة مع أصحاب العمل المعنيين في بعض الحالات، ولجأ عمال إلى المحكمين ورجال الإصلاح في حالات أخرى.

وأعرب أحد من عقدت المقابلات معهم عن قلقه إزاء بعض أصحاب العمل الذين استغلوا إغلاق المحاكم وأشار إلى أحد موكله كمثال على ذلك. فقد لجأ رجل يبلغ من العمر 40 عامًا إلى رجال الإصلاح سعيًا إلى حل نزاع عمالي خلال جائحة كورونا، ولكن صاحب العمل رفض قبول أي تسوية ودية.

العمال الفلسطينيين في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل

واجه العمال في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل قدرًا متزايدًا من سوء المعاملة على يد المجتمع خلال الجائحة عند عودتهم إلى الضفة الغربية، حيث كانوا من بين أولى الفئات التي أصيبت بالفيروس. ووفقًا لاتفاق أبرم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في 18 آذار/مارس 2020، سُمح للعمال الفلسطينيين بالدخول والعمل في المناطق التي تخضع لسيطرة إسرائيل بشرط عدم عودتهم إلى الضفة الغربية لفترة تبلغ شهرًا. وبقي هؤلاء العمال منعزلين بعد عودتهم إلى منازلهم في الضفة الغربية بسبب التّمّر، ولم يتمكنوا في حالات كثيرة من العمل وانتهى المطاف بهم في أوضاع اقتصادية مريئة، بالنظر إلى أنهم يعملون على أساس يومي. وفي حال عاد العمال إلى الضفة الغربية قبل مرور شهر، فكانوا يعاقبون بالحبس والغرامة. وقد سُجن عدد ليس بالقليل من هؤلاء العمال، وكذلك كان حال الأشخاص الذين ساعدوهم في العودة إلى منازلهم.

الأشخاص الموقوفون

يتعرض الأشخاص الموقوفون بوجه خاص للإصابة بالفيروسات والجوائح. فالسجون بحكم طبيعتها أشد عرضة لانتقال الأمراض لأن الأشخاص الموقوفين والمسجونين فيها يتركزون في حيز صغير. وقد تأثرت حقوق الموقوفين بطرق شتى في كلا الضفة الغربية وغزة.

الحق في المثل شخصيًا أمام قاضٍ

من بين أخطر القضايا التي واجهها الموقوفون خلال جائحة كورونا في الضفة الغربية وغزة الصعوبة التي واكبت إحضار هؤلاء الأشخاص إلى المحاكم مع مراعاة تدابير التباعد الاجتماعي في الوقت نفسه. ففي العديد من الحالات، انتهى هذا الأمر بوقوع الانتهاكات التي مسّت الحق في المثل شخصيًا أمام قاضٍ. ويقع على القاضي التزام بمتابعة وضمان أن الموقوفين لا يتعرضون لأي شكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حسبما يشترط القانون الفلسطيني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذلك.⁷³

وتأثر بوجه خاص الموقوفون في مكان مختلف عن المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص على قضاياهم، لأن القيود التي فُرِضت على التنقل جعلت من الصعب عقد جلسات المحاكمات. ولاحظ بعض من أجريت المقابلات معهم في

⁷³ قانون أصول المحاكمات الفلسطيني، المادة 121؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)(د).

غزة تمديد أوامر التوقيف دون إحضار الفرد المعني أمام المحكمة. وينص القانون الفلسطيني على وجوب أن يعين القاضي المختص كل موقوف حضورياً قبل أن يمدد توقيفه.⁷⁴ وفي بعض القضايا التي نُظرت خلال جائحة كورونا في غزة، كان الموظف المسؤول عن التنسيق بين قضاة المحاكم والنيابة العامة يتصل بالقاضي الذي أصدر أمر التوقيف عبر الهاتف، مما حرم الموقوفين من الممثل شخصياً أمام ذلك القاضي. وقد شاع هذا الإجراء بالذات خلال حالة الطوارئ الثانية في غزة. وأشار بعض المشاركين في المقابلات إلى حالات شهدت تمديد التوقيف حتى دون صدور أمر من القاضي.

وفي بعض الحالات، كان القاضي الذي يتولى القضية يسافر إلى المدينة التي يُحتجز فيها الشخص المعني للنظر فيها وإصدار حكمه فيها – مع أن ذلك كان بخلاف القواعد المرعية. فعلى سبيل المثال، انتقل قضاة محكمة رام الله إلى محكمة الخليل للنظر في بضع قضايا على هذه الشاكلة. وكانت فترة التوقيف تُمدد في حالات أخرى.

غياب فرصة الاستعانة بمحاميين

تعرّض حق الموقوفين في الدفاع عن أنفسهم للانتهاك خلال الجائحة في كلا الضفة الغربية وغزة. فقد مُنع المحامون من زيارة موكلهم الموقوفين. وأعرب العديد من المحامين الذين أجريت المقابلات معهم عن قلقهم البالغ إزاء عجزهم عن الاتصال بموكلهم الذين كانوا رهن التوقيف خلال الجائحة، مما شكّل خرقاً جسيماً لحقهم في الاستعانة بمحاميين وحققهم في الدفاع عن أنفسهم.⁷⁵ كما أفرز ذلك أثره على حماية الحقوق الأخرى، بما فيها الحق في الحرية والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وإذا لم يتمكن المحامون من الوصول إلى موكلهم، فهم لا يستطيعون الترافع من أجل إطلاق سراحهم أو الإحاطة بشكاوى التعذيب/التحقق من آثار التعذيب (بشقيه البدني والنفسي).

وفي الضفة الغربية، غالباً ما اضطرّ المحامون إلى الاتصال بموكلهم من خلال الشرطة القضائية، وهو ما لم يكن مناسباً في أي حال من الأحوال للسماح للموكلين بإجراء اتصال خاص وسري مع محاميهم. وأشار بعض من أجريت المقابلات معهم إلى أن الموقوفين حُرِموا من حقهم في الاستعانة بمحاميين خلال فترة الإغلاق، مما شكّل انتهاكاً لحقهم في الدفاع عن أنفسهم. وبالنظر إلى القيود التي فُرضت على التنقل، غالباً ما كان يُطلب إلى القضاة العمل في محافظاتهم. ووفقاً لبعض المشاركين في المقابلات، خضع بعض القضاة لتأثير غير متناسب مارسه وكلاء النيابة في جلسات المحاكمات المتعلقة بتمديد فترات التوقيف، مثلاً، بسبب منع محامي الدفاع الذين لا يسكنون في المحافظة نفسها من حضور هذه الجلسات، مما أفضى إلى المسّ بالحق في الدفاع والمحاكمة العادلة.

⁷⁴ المصدر السابق.

⁷⁵ المادة 14(3)(د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي غزة، أصدرت إدارة السجون قرارًا في بداية الجائحة بمنع المحامين من زيارة موكلهم في مراكز الإصلاح والتأهيل ضمانًا للصحة والسلامة. ولم يُسمح للموقوفين إلا باستخدام هاتف السجن للتواصل مع محاميهم وأسرهم. وفي بعض مراكز التوقيف في غزة، أُتيح للموقوفين التحدث إلى أفراد أسرهم عبر أجهزة الكمبيوتر والمكالمات المرئية. ولم يكن الموكلون ولا المحامون يشعرون بالراحة عند استخدام هاتف السجن كوسيلة للتواصل لأنه لم يوفر الضمانات المتعلقة بالخصوصية والسرية. ونتيجةً لذلك، فلم يكن في وسع المحامين في غزة الاتصال بموكلهم وتحصيل المعلومات التي يبنون الدفاع عن قضاياهم عليها في حالات عديدة. وفضلاً عن ذلك، فليست المكالمات الهاتفية الواردة من مراكز التوقيف مجانية، ولا يملك الكثير من الموقوفين في هذه المراكز الإمكانيات المالية التي تيسر لهم دفع تكلفتها. وواجه بعض المحامين الصعوبات في الوصول إلى موكلهم عندما حاولوا معاودة الاتصال بهم، كما كان من المستحيل استخدام الرقم نفسه الذي اتصل الموكل منه.

ظروف التوقيف

يعاني الموقوفون في الضفة الغربية وغزة من غياب المساعدات الإنسانية. فجهات الرقابة وآلياتها إما مُنعت من الوصول إلى مراكز التوقيف والسجون أو كانت مشغولة بقضايا أخرى لها صلة بالجائحة، ولم تكن بسبب ذلك قادرة على تقديم المساعدة لهؤلاء الموقوفين، والذين لم يجر اعتبارهم أولوية في حالات كثيرة. كما زاد من سوء ظروف الرعاية الصحية في مراكز التوقيف نقص الطواقم الطبية، وذلك من ناحيتي مدى الرعاية الطبية المقدمة وجودتها.

وفضلاً عما تقدم، مُنعت أسر الموقوفين من زيارة أبنائهم في مراكز التوقيف. وقبل تفشي الجائحة، كان الكثير من الموقوفين يعتمدون على المساعدة التي يتلقونها من أسرهم في إقامة أود حياتهم في السجن وتأمين الغذاء ومواد النظافة الصحية وغيرها. وقد انقطعت هذه المساعدة خلال الجائحة، مما زاد من تقاوم نقص المؤن والظروف المعيشية القاسية في مراكز التوقيف والسجون في الضفة الغربية وغزة، وهو ما كان يشكل سلفاً مشكلة خطيرة قبل الجائحة.

الفلسطينيون القابعون في السجون الإسرائيلية

تعرض الفلسطينيون الموقوفون في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية للسياسات التمييزية. فقد أُطلق سراح المئات من الإسرائيليين لحمايتهم من احتمال العدوى بالفيروس، في حين لم يخضع الفلسطينيون الموقوفون لما يشبه تدابير الحماية والوقاية تلك،⁷⁶ بل قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن 450 أسيراً في سجن جلبوع - ومعظمهم من الفلسطينيين - لا يملكون الحق في التباعد الاجتماعي.⁷⁷

⁷⁶ Michael Lynk, Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian Territory occupied since 1967; José Antonio Guevara Bermúdez (Chair), Leigh Toomey (Vice-Chair), Elina Steinerte (Vice-Chair), Seong-Phil Hong and Sètonджи Adjovi, Working Group on Arbitrary Detention; Dainius Pūras, Special Rapporteur on the right to physical and mental health; Agnes Callamard, Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions; Nils Melzer, Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, "COVID-19: Israel must release Palestinian prisoners in vulnerable situation, say UN experts", 24 April 2020.

⁷⁷ عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، «إسرائيل تنتصل من ضرورة الحفاظ على التباعد الاجتماعي بين الأسرى الفلسطينيين لمكافحة كورونا»، 23 تموز/يوليو 2020.

ويواجه الفلسطينيون الموقوفون في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية ظروف توقيف مزرية، بما تشمله من الاكتظاظ والظروف غير الصحية وغياب التهوية المناسبة وسوء التغذية.⁷⁸ ففي شهر آب/أغسطس 2020، وردت تقارير أشارت إلى أن عددًا متزايدًا من الأسرى الفلسطينيين ثبتت إصابتهم بفيروس كورونا.⁷⁹ ومع ذلك، تواصلت حالات التوقيف والاعتقال الإداري الجماعي خلال الجائحة.⁸⁰ كما أفادت التقارير بوقوع انتهاكات مسّت الحق في الاستعانة بمحامٍ والدفاع المناسب، ناهيك عن منع الزيارات العائلية وتقديم البدائل عنها.⁸¹

الاكتظاظ

كان الاكتظاظ في السجون ومراكز التوقيف يُعدّ في الأصل مشكلة خطيرة في كلا الضفة الغربية وغزة قبل تفشي الجائحة.⁸² ففي الضفة الغربية، اعتمدت التدابير التي تفضي إلى التخفيف من اكتظاظ مراكز التوقيف والسجون خلال جائحة كورونا، من قبيل إصدار عفو عن 140 سجينًا والإفراج عنهم (القراران رقم 22 و25 لسنة 2020 الصادران عن مجلس القضاء الأعلى) وإصدار 13 عفوًا آخر في عيد الميلاد (القراران رقم 64 و65 لسنة 2020). ولم يُسجَن الأشخاص المدانون في قضايا ديون مدنية للتخفيف من الضغط على السجون (القرار رقم 11 لسنة 2020).

وفي غزة، أُطلق سراح المئات من السجناء والموقوفين خلال الموجة الأولى من تفشي جائحة كورونا. وقد أُفرج عن بعض هؤلاء بكفالة ومُنح آخرون إذنًا بالخروج كان يُجدد كل أسبوع، بهدف تقليص الاكتظاظ في السجون.

ومع ذلك، لم تقلح التدابير التي اتُخذت لخفض عدد المساجين في الضفة الغربية وغزة في التخفيف من الاكتظاظ فيها.

⁷⁸ Al-Haq, Adameer, Joint Written Submission, United Nations Human Rights Council, 45th Regular Session – Item 7, “Israel Continues to Deny Palestinian Prisoners the Right to Health and Safety Amidst Outbreak of COVID-19”, 20 August 2020, pg. 3.

⁷⁹ مركز الميزان لحقوق الإنسان، «بيان صحفي: الميزان يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من فيروس كورونا»، 27 آب/أغسطس 2020.

⁸⁰ الحاشية 78 أعلاه، ص. 1.

⁸¹ Centre for Constitutional Rights, “ICRC: Urgent Intervention Needed to Protect Palestinian Prisoners and Detainees in Israeli Prisons from COVID-19 Exposure”, 14 April 2020.

⁸² United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labour, West Bank and Gaza 2020 Human Rights Report, pg. 10, 2020.

3- النتائج والتوصيات

إلى جانب عقود من الاحتلال، كان الحصار والصراعات المسلحة قائمة قبل تفشي جائحة كورونا، مما جعل العمل على تحسين إمكانية وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة مهمة بالغة الصعوبة في فلسطين. ويستدعي حل هذه الأزمة المستقلة، بل والوجودية، التي تطال الوصول إلى العدالة اعتماد تدابير أشمل، وقبل أي شيء آخر، حلول سياسية وإرادة سياسية من جميع الأطراف المعنية.

وتضفي جائحة كورونا المزيد من القتامة على الصورة القاتمة أصلاً بسبب الآثار الكارثية التي أفرزتها، كالزيادة الهائلة في معدلات الفقر والاحتياجات ذات الطابع القانوني والتي تستدعي حلولاً تطرحها المحاكم والسلطات المعنية. وقد بينت هذه الدراسة أن قضايا العنف الأسري، والحقوق في النفقة وإعالة الأطفال وحضانتهم ومشاهدتهم، والأشخاص الذين يعتمدون على قطاع الاقتصاد غير الرسمي أو عمال المياومة والموقوفين كانوا الأشد تضرراً خلال جائحة كورونا. كما سلّطت الدراسة الضوء على تصاعد حالات زواج الأطفال في كلا الضفة الغربية وغزة، والشواغل إزاء إصدار أحكام الإعدام في غزة في أثناء هذه الجائحة.

ومن المفارقة أن فلسطين، أو الضفة الغربية على الأقل، قد تكون في موقع أفضل من كثير من البلدان الأخرى على صعيد الخروج بإجابات عن التحديات والانتكاسات التي ألمت بإقامة العدل بسبب الجائحة. فقد استُهلّ العمل على رقمنة الجهاز القضائي في الضفة الغربية بالفعل نتيجة للصراع والحالة الصعبة التي كانت قائمة قبل تفشي الجائحة في مجال إقامة العدل. وقد يكون السقف المنشود لتطوير رقمنة النظام القضائي والمحافظة على المؤسسات أدنى مما هو عليه في سياقات أخرى. وعلى المرء أن يتوخى الحرص الشديد إزاء الآثار الضارة التي يُحتمل أن يخلّفها ذلك على الحقوق في المحاكمة العادلة وتكافؤ فرص الوصول إلى العدالة في عملية الرقمنة، وينبغي التشاور مع ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بتقديم المساعدة القانونية والفئات الضعيفة وإشراكها باعتبارها ضماناً لهذه العملية.

وبصرف النظر عن التحديات التي تُعدّ كأداء في بعض الحالات في فلسطين، فمن الأهمية بمكان الإقرار بوجود تدابير يمكن اتخاذها لتعزيز قدرة الفئات الضعيفة على الوصول إلى العدالة والالتزامات التي تملّي على الدولة تحقيق هذه الغاية. وتسعى ورقة المناقشة هذه إلى تقديم بعض التوصيات الأولية بالاستناد إلى الدروس المستفادة من جائحة كورونا.

إقامة العدل

سلّط هذا التقرير الضوء على تزايد حالات اللجوء إلى الآليات العرفية لتسوية النزاعات خلال جائحة كورونا، إلى جانب تنامي حالات الضعف التي تنتاب النساء والفتيات عندما يلتمسن العدالة من خلال هذه الآليات. ومن الخطوات

الكفيلة بمعالجة هذه المسألة أن تعمل السلطات في غزة والضفة الغربية على إزالة العقبات التي تعترض سبيل النساء في العمل بصفتهم محكّمات.

توصيات للسلطات الفلسطينية:

- تشكيل لجنة لإدارة الأزمات التي يواجهها القضاء، بحيث تضم شخصيات مشهود لها بالخبرة والاستقلالية، لإعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة لإدارة الأزمات. ويجب اختيار أعضاء هذه اللجنة من وزارات الداخلية والصحة والعدل والتنمية الاجتماعية وإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، إلى جانب نقابة المحامين وممثلين عن المجتمع المدني. (وعلى اللجنة أن تضمن أن جميع التدابير التي تتخذها تحمي وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة وتدرس الوظيفة المحددة التي تؤديها المحاكم والشرطة والنيابة ومراكز الإصلاح والتأهيل).
- إلغاء رسوم إقامة دعاوى المصنفة باعتبارها أولوية بموجب خطة إدارة الطوارئ لصالح أولئك الذين لا يستطيعون تحمّل تكاليفها. كما يجب التعامل مع القضايا التي تصنّف على أنها «تحتل مرتبة الأولوية» باعتبارها كذلك لدى دوائر التبليغ والتنفيذ.
- على المحاكم أن تراعي ساعات العمل المرنة أو الطويلة حسب الممارسة الجيدة التي أثبتتها نظام المناوبة الذي عملت المحاكم الشرعية به في الضفة الغربية. كما ينبغي للمحاكم أن تنظر في السفر إلى أماكن مختلفة لتيسير وصول من يقيمون في المناطق النائية أو يفترقون إلى وسائل المواصلات على وجه الخصوص، وعليها كذلك ضمان عدد كافٍ من الموظفين فيها.

الرقمنة والوصول إلى المعلومات القانونية

بالنظر إلى حالة التكنولوجيا الرهنة، ينبغي ألا يعطل وجود حالة الطوارئ حق العامة في الوصول إلى معلومات القضايا التي لا تكتسي طابعاً سرياً ولا قدرة الأطراف على الاطلاع على المعلومات التي تلزمهم لرفع دعاوهم والدفاع عنها. ومع أن البنية التحتية الرقمية قد لا تكون متطورة بالقدر الكافي، فلا يزال من الممكن الاستفادة من التقدم التكنولوجي من أجل تيسير وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة. ويجب إعداد مسح وتحليل شاملين قبل التحول إلى إجراء المحاكمات على شبكة الإنترنت لتحديد الآثار التي تفرزها على الحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة ومشاركة الضحايا.

ومن الشروط الواجبة للرقمنة في الضفة الغربية وغزة الارتقاء بالمعرفة الرقمية وبنيتها التحتية بوجه عام في فلسطين، مع ضمان حماية البيانات ومعالجة المخاطر الأمنية التي تترافق مع عملية الرقمنة. وبالتوازي مع رقمنة الأنظمة القضائية، ينبغي إطلاق حملات التوعية العامة لضمان إتاحة الإمكانية للمواطنين للوصول إلى المعلومات القانونية عبر الإذاعة أو التلفاز أو المجتمع المدني، مثلاً.

توصيات للسلطات الفلسطينية:

- **مسح الظروف القانونية والعملية للرقمنة ونشر تقرير بهذا المسح.** وينبغي أن يتضمن المسح المعرفة/البنية التحتية الرقمية، مع مراعاة الأصول القانونية المرعية، والحق في المحاكمة العادلة والحق في الخصوصية وأمن البيانات.
- **رقمنة دوائر التبليغ والتنفيذ باعتبارها أولوية.** فمن شأن التبليغات الإلكترونية أن تيسر إجراءات التبليغ وتسرعها. كما ينبغي لدوائر التبليغ أن تنشر التبليغات على شبكة الإنترنت، وأن تتيح للأطراف خيارات متعددة لتلقي التبليغات وأن تدرس تمكين الأطراف من تعبئة نموذج يبينون فيه الطريقة التي يفضلونها في التبليغ، كالهاتف والبريد الإلكتروني وغيرهما.
- **نشر المعلومات عن القضايا وجلسات المحاكمات على المواقع الإلكترونية للمحاكم،** بما فيها المحاكم الشرعية والنظامية. **وعلى المحاكم أن تعتمد خطوطاً هاتفية** ساخنة لتمكين الأطراف من الحصول على المعلومات عن قضاياهم وملتسي العدالة من الاطلاع على المعلومات المتصلة بالإجراءات، مثلما فعلت المحاكم الشرعية في الضفة الغربية خلال الجائحة.
- **البناء على برنامجي ميزان 1 وميزان 2 في الضفة الغربية للسماح بإقامة الدعاوى الإلكترونية والتواقيع الإلكترونية في إطار الاحترام التام للحق في الخصوصية وضمان أمن البيانات.** ويجب أن يشمل ذلك قسماً يتاح للعامة الوصول إليه، حيث يستطيعون العثور على مواعيد جلسات المحاكمات والاطلاع على غيرها المعلومات العامة. كما ينبغي توعية أفراد الجمهور بإطلاق أي محور يتسنى للعامة الوصول إليه في برنامجي ميزان.

الحصول على التمثيل القانوني

لا غنى عن نظام فعال للتمثيل القانوني والمساعدة القانونية لضمان قدرة الفئات المهمشة على الوصول إلى العدالة. وعلى وجه العموم، ينبغي تمكين المحامين كافة من التواصل مع موكلهم الموقوفين والاطلاع على المعلومات المتصلة بقضاياهم. ومن شأن نظام المساعدة القانونية أن يستفيد من الموارد والمزايا التكنولوجية الإضافية لكي ينجز عمله على نحو يتسم بقدر أكبر من الكفاءة.

التوصيات:

- **يُعدّ محامو الدفاع عاملين أساسيين وينبغي تزويدهم ببطاقة هوية تيسر لهم التنقل في حال فرض القيود على التنقل.** وينبغي التنسيق مع الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون لضمان احترامها لحق المحامين بالتنقل في هذه الفترات.
- **ينبغي لنقابة المحامين أن تولي قدرًا أكبر من الأولوية لقضايا الفئات الضعيفة،** ولا سيما الموقوفين. وعلى النقابة أن تنشر دليل المحامين من خلال الوسائل الرقمية، حيث يضم هذا الدليل قائمة بأسماء جميع المحامين ووضع عضويتهم ومعلومات الاتصال بهم.

حقوق النساء والأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي

لقد زادت القوانين والممارسات التي سبقت تفشي الجائحة من تفاقم تهमيش النساء والأطفال. وينبغي ألا يدرس القائلون على تصميم تدابير الطوارئ النواحي المختلفة التي تؤثر فيها هذه التدابير على الرجال والنساء والفتيات والفتيان فحسب. فمن شأن مراعاة التحديات القانونية التي واجهتها تلك الفئات بسبب الجائحة أن تساعد في توجيه إجراءات الإصلاح الإيجابية في غير حالات الطوارئ كذلك. ومن جملة التدابير العامة التي تكفل تعزيز الحماية القانونية للأطفال فرض حظر دون استثناء على جميع حالات زواج الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، وضمان الاعتراف القانوني بالأطفال المولودين خارج رباط الزوجية وتقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي المجاني للأطفال الذين يخالفون القانون. كما يجب ضمان استمرار عمل صندوق الأيتام على الدوام، حتى خلال حالات الطوارئ.

توصيات للسلطات الفلسطينية:

قانون حقوق العائلة

- تحسين إطار قانون حقوق العائلة لكي يؤمن قدرًا أفضل من الحماية لحقوق النساء والأطفال، بما يشمل تنفيذ قرارات المحاكم على الوجه الملائم. وينبغي إعداد قانون لحماية الأسرة، بحيث يعزز وظيفة الرقابة التي تؤديها وحدة حماية الأسرة. ويجب إنشاء وحدة تحظى بتدريب خاص في قانون حقوق العائلة في جهاز الشرطة لإنفاذ قرارات المحاكم.
- تنفيذ برامج محددة تستهدف تثقيف النساء والأطفال وتوعيتهم بحقوقهم، وخاصة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية.

العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري

- على المجلس الأعلى للقضاء الشرعي إعداد خطة طوارئ لدعم النساء والأطفال.
- تأمين ما يكفي من التمويل للتأكد من أن دور إيواء ضحايا العنف الأسري لا تضطر إلى إغلاق أبوابها أبدًا حتى في حالات الطوارئ، وحشد قدر أكبر من الموارد اللازمة لتدابير الحماية المرتبطة بقضايا العنف الأسري، بما يشمل الأطفال.
- البناء على النجاح الذي حققته الخطوط الهاتفية الساخنة التي تُعنى بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يشمل تأمين ما يكفيها من الموارد والموظفين.
- عدم اشتراط تقديم شهادة طبية لمجرد إقامة دعوى تنطوي على العنف الأسري.

الأمهات العزباوات وأطفالهن

- **مراجعة وتعديل القواعد والإجراءات المتعلقة بالنفقة وإعالة الأطفال** للتأكد من أن النظام يؤمن الحماية للأطفال والزوجات السابقات. وينبغي مدّ صندوق النفقة في الضفة الغربية بالتمويل الكامل وإنشاء فروع له في المحافظات لتوسيع نطاق الوصول إليه. كما يجب إنشاء صندوق مماثل في غزة. ويتعين فرض حد أدنى للنفقة لضمان تمتع المستفيدات بمستويات المعيشة الأساسية. وينبغي تحويل دفعات النفقة مباشرة من ممن يدفعها إلى حساب بنكي تديره الدولة لتيسير توزيعها على مستحقاتها من الزوجات.
- **ضمان إنفاذ أوامر مشاهدة الأطفال إلى أقصى حد ممكن** خلال حالات الطوارئ والتعويض عن الوقت الضائع لاحقًا. وقد يكون من المناسب رقمنة جلسات المحاكمة التي تنظر في إنفاذ أوامر المشاهدة.

الأشخاص الموقوفون

شكّلت جائحة كورونا خطرًا على الموقوفين بوجه خاص. وينبغي اتخاذ التدابير التي تحد من الحاجة إلى التوقيف وتحسين ظروفه، بما يشمل ذلك من إنفاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من خطر انتقال الأمراض السارية والحصول على الرعاية الصحية النوعية. وخلال الأزمات، تقتضي الأهمية أن تولي المحاكم الأولية لجلسات المحاكمة التي تنظر في إطلاق سراح الموقوفين وأن تواصل عقدها.

توصيات للسلطات الفلسطينية:

- **ضمان احترام الحق في الاتصال بمحامٍ احترامًا تامًا وحمايته والوفاء به**، بصرف النظر عن وجود حالة طوارئ من عدمه. وهذا يشمل ضمان تمكين الموقوفين من الاتصال بمحاميتهم في جميع الأوقات من خلال إتاحة الفرص المجانية والسرية لاستخدام وسائل الاتصالات وفي أحياس مادية تيسر إجراء الاتصالات في قالب من السرية. كما يجب على الفور إلغاء الممارسة المتبعة في الضفة الغربية والتي تشهد عمل أفراد الشرطة القضائية كما لو كانوا وسطاء في الاتصال بين هؤلاء الأفراد ومحاميتهم.
- **التأكد من أن المساعدات الإنسانية وجهات الرقابة وآلياتها تتمتع بحرية كاملة في الوصول إلى الموقوفين**، وضمان تمكينهم من التواصل مع أحبائهم وتلقي المواد الغذائية ومواد النظافة الصحية وغيرها من اللوازم الشخصية.